OIC/SUM-15/2024/FC.

البيان الختامي

للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي

(تحت شعار: "تعزيز الوحدة والتضامن عن طريق الحوار من أجل التنمية المستدامة")

بانجول، جمهورية غامبيا

25–26 شوال 1445هـ

(الموافق 4–5 مايو 2024م)

البيان الختامي
للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي
(قمة بانجول: تعزيز الوحدة والتضامن عبر الحوار من أجل التنمية المستدامة)
بانجول، جمهورية غامبيا
25–26 شوال 1445هـ
(الموافق 4–5 مايو 2024م)

بسم الله الرحمن الرحيم

1- بدعوة كريمة من فخامة الرئيس آدما بارو، رئيس جمهورية غامبيا، وبرئاسته عقد قادة دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي ("المنظمة") الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي (قمة بانجول: تعزيز الوحدة والتضامن عبر الحوار من أجل التنمية المستدامة) في بانجول بجمهورية غامبيا.

2- **أعرب** المؤتمر عن فائق تقديره للمملكة العربية السعودية لرئاستها المتميزة للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي وللقيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، **وثمَّن عاليًا** ما قامت به المملكة من مبادرات وجهود لتعزيز العمل الإسلامي المشترك وخدمة القضايا الإسلامية.

3- يقدم التعازي لدولة الكويت قيادة وحكومة وشعباً للمصاب الجلل لوفاة سمو أمير البلاد الراحل الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، طيب الله ثراه، وتوجيه التهنئة إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، على توليه مقاليد الحكم خلفاً للأمير الراحل.

4- **أكَّد المؤتمر مُجددًا** التزامه بمبادئ وأهداف ميثاق المنظمة و**شدد** على أهمية توحيد الصفوف داخل العالم الإسلامي وتعزيز التضامن والتعاون لمواجهة مختلف التحديات أمام العالم الإسلامي والعالم أجمع. **وشدد كذلك** على ضرورة النهوض بالعمل الإسلامي المشترك على نحو يخدم المصالح المشتركة ويحقق آمال وتطلعات الدول الأعضاء وشعوبها.

الشؤون السياسية:

5- **أكد المؤتمر** مجدداً على مركزية قضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الاسلامية، وجدد دعمه المبدئي والمتواصل على كافة المستويات للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها

حقه في تقرير المصير تجسيد دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف، وحق العودة للاجئين بموجب القرار 194 والتصدي لأي محاولات لإنكار أو تقويض هذه الحقوق.

6- **أكد المؤتمر** على السيادة الكاملة لدولة فلسطين على القدس الشريف، عاصمتها الأبدية، ورفض ومواجهة أي قرارات أو إجراءات إسرائيلية تهدف الى تهويدها وترسيخ احتلالها الاستعماري لها، باعتبارها باطلة ولاغية وغير شرعية بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ودعا الى تعزيز الجهود من أجل الحفاظ على الهوية العربية لمدينة القدس الشريف، وحماية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها، كما أدان أي طرف يعترف بالقدس عاصمة مزعومة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باعتباره اجراء غير قانوني وغير مسؤول، ويشكل اعتداءً على الحقوق التاريخية والقانونية والوطنية للشعب الفلسطيني والأمة الاسلامية.

7- **أدان المؤتمر** إعتداءات الاحتلال الاسرائيلي على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس وإجراءاته غير الشرعية التي تنتهك الحق في حرية العبادة وحرمة الأماكن المقدسة، وأكد على ضرورة احترام الوضع القانوني القائم المتعلق بالمقدسات وتحديدا المسجد الاقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، بكامل مساحته البالغة 144 الف متر مربع، كمكان عبادة خالص للمسلمين فقط، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الاقصى المبارك الأردنية هي الجهةالشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص بإدارة المسجد الاقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول اليه، في إطار الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الاسلامية والمسيحية بالقدس.

8- **أكد المؤتمر** على تصديه لجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحاصر وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، ومساعيها لتهجيره قسرا عن أرضه بواسطة القتل والحصار والتجويع والتدمير الواسع والممنهج للأعيان المدنية والبنى التحتية، بما فيها القطاع الصحي والتعليمي، الأمر الذي أدى إلى استشهاد ما يزيد عن 34.500 شخص، وجرح أكثر من 77500 مواطنا فلسطينيا، غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال ، وتشريد أكثر من 1.7 مليون مواطن فلسطيني عن بيوتهم، وطالب بوقف إطلاق النار بشكل فوري ودائم وغير مشروط وإنهاء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والتنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن رقم 2728 (2024)، وإلى تقديم المساعدات الإنسانية والطبية والإغاثية وتوفير المياه والكهرباء والمأوى وفتح ممرات إنسانية عبر كل الطرق الممكنة لإيصال المساعدات العاجلة إلى قطاع غزة بدون عوائق وبشكل كاف، ودعا الى الامتثال الى قرار مجلس الامن الدولي رقم 2720 (2023) الرامي الى إدخال مساعدات انسانية الى قطاع غزة.

9- **شدد المؤتمر** على مسؤولية جميع الدول التقيد التام بالتدابير الإحترازية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في القضية المقدمة من طرف جنوب افريقيا والمتعلقة بانتهاك اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، اتفاقية منع

جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها، ودعا الى الامتناع عن اي إجراءات تساهم في مواصلة هذه الجريمة البشعة، كما دعم كافة الجهود الدولية الرامية لمساءلة ومحاكمة الاحتلال الاسرائيلي على جرائمه.

10- **طالب المؤتمر** الدول كافة باتخاذ ما يلزم من إجراءات لمنع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من مواصلة جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، واتخاذ خطوات عملية لوقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي، بما في ذلك مواصلة الاستيطان الاستعماري وسياسات التوسع والضم وغيرها من سياسات التمييز العنصري، ودعا الى فرض عقوبات على اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ووقف تصدير الأسلحة والذخائر التي يستعملها جيشها للقيام بجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة وغيرها من الجرائم التي يرتكبها المستوطنون الارهابيون في قتل الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس الشريف. ودعا الى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016، وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني من بطش الاحتلال الاسرائيلي، وشدد على رفضه الكامل وتصديه الجماعي والمطلق لأي محاولات للنقل الجبري الفردي أو الجماعي أو التهجير القسري أو الترحيل للشعب الفلسطيني، سواء داخل قطاع غزة أو الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشريف، أو خارج أراضيه لأي جهة أخرى أيا كانت، باعتبار ذلك جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

11- **أكد المؤتمر** أن السلام والامن والاستقرار في المنطقة يتحققان فقط بإنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومعه كافة سياساته غير القانونية وممارساته الاجرامية بحق الشعب الفلسطيني، ودعا كافة الدول والمؤسسات الدولية الى اتخاذ خطوات عملية تفضي الى تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف وتحديداً حقه في تقرير المصير والاستقلال والعودة، على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، والى التصدي لكافة الخطوات التي تقوض هذه الحقوق والعمل الجاد لإنهائها، بدءاً بمساءلة الاحتلال عن الجرائم يرتكبها بحق الشعب الفلسطيني ويضع حيز التنفيذ حل الدولتين بخطوات جدية لا رجعة فيها، وطالب في هذا الصدد الى عقد مؤتمر دولي للسلام يؤسس لإنهاء الاحتلال وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ويحقق السلام المبني على العدل والقانون؛

12- **أكد المؤتمر** دعم الدول الأعضاء الثابت لنضال الشعب الفلسطيني من أجل احقاق حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك عضوية فلسطين الكاملة في الامم المتحدة وكافة القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في المحافل الدولية ، ودعا الدول الأعضاء إلى الالتزام بذلك، مؤكداً أن أي موقف يخالف ذلك يُعد بمثابة خروج عن ميثاق المنظمة وقراراتها ، ودعا جميع الدول التي لم تعترف بعدُ بدولة فلسطين، التي تم الإعلان عنها عام 1988 في الجزائر، إلى القيام بذلك تجسيداً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره كشرط أساسي لدعم الحل القائم على قرارات الشرعية الدولية. ، وطالب المجموعة الاسلامية في المنظمات الدولية وكافة العواصم حشد الدعم الدولي اللازم لذلك.

13- **أكد المؤتمر** على دعمه برنامج الحكومة الفلسطينية للمساعدات الانسانية والاغاثة الفورية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة وإعادة الإعمار والتعافي ، وتثبيت واستقرار الوضع المالي والاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأدان قرصنة سلطات الاحتلال الاستعماري لأموال الضرائب الفلسطينية ، ودعا الى تفعيل كافة القرارات ذات الصلة بما فيها المتعلقة بدعم وتوسعة برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني وكذلك دعم وكالة الأونروا لضمان استمرارها في القيام بالمهام المنوطة بها على نحو عاجل.

14- **أكد المؤتمر** على احترام شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية وثمن جهود جمهورية مصر العربية وكافة الجهود التي تبذل في سبيل تحقيق ذلك.

15- **أكد المؤتمر** دعم وكالة الأونروا ورفض أي مساس بدورها واستنكار كافة الضغوطات والابتزار الذي تتعرض له الوكالة في ظل الأوضاع المأساوية في قطاع غزة وشح الموارد والمساعدات، بما في ذلك حملة التحريض المتواصلة التي تمارسها حكومة الاحتلال الإسرائيلي ضد الأونروا ورغبتها في تصفية وجودها، ويدين تعليق بعض الدول دعمها المالي للوكالة ويطالبها بالتراجع الفوري عن موقفها وزيادة دعمها المالي، ويؤكد على مواصلة دعم دور الوكالة إلى أن تنتهي محنة اللاجئين الفلسطينيين وفق حل عادل وشامل يضمن حق عودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها واستعادة ممتلكاتهم وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وعلى النحو الذي نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 بتاريخ 11 ديسمبر 1948. ويؤكد في هذا الصدد، على المسئولية القائمة للأمم المتحدة تجاه القضية القسطينية بكافة جوانبها، بما فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين، وعلى مركزية استمرار عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في تخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين والمساعدة في توفير الاستقرار الإقليمي وتقديمها خدمات حيوية لما يناهز ٥.٥ مليون لاجئ فلسطيني. كما يدعو الدول الأعضاء بشكل عاجل إلى تقديم مساهماتها لتمويل مستدام وتوفير الموارد المالية لها، ويثمن، في هذا الصدد. جهود الدول الأعضاء التي ساهمت في حشد الموارد لدعم الأونروا حتى تواصل مهامها ومسئولياتها والدور الذي تضطلع به الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين.

16- **جدد المؤتمر** تضامنه مع لبنان ودعمه السياسي والإقتصادي لحكومته بما يعزز الإستقرار ويحقق الإزدهار ويحفظ الوحدة الوطنية والسيادة على كامل الإراضي اللبنانية. **وأكد** رفضه وإدانته لإعتداءات إسرائيل المتواصله على الإراضي اللبنانية وانتهاكاتها لسيادة لبنان براً وبحراً وجواً، واستهدافها المتكرر للمدنيين والمسعفين والمراسلين الصحافيين، واستخدامها للأسلحة المحرمة دولياً، وتشويشها على انظمة الملاحة الجوية مايهدد سلامة الطيران المدني. **ودعا** الى التطبيق الكامل والشامل لقرار مجلس الأمن الدولي 1701، وانسحاب إسرائيل الكامل الى

الحدود المعترف بها دولياًفي جنوب لبنان، بما في ذلك مزارع شبعا وتلال كفرشوب واخراج بلدة الماري (التمدد العمراني لقرية الغجر). **وأكد** ضرورة وضع حد نهائي لإنتهاكات إسرائيل مع تأكيد حق لبنان المشروع في الدفاع عن النفس والتصدي لإي اعتداء إسرائيلي واستكمال تحرير كامل أراضيه بكل الوسائل المشروعة. **كما أعرب** عن وقوفه الى جانب لبنان في حقه بالاستفادة من موارده البترولية والغازية في منطقته الإقتصادية الخالصة. **وشدد** على مؤازرة لبنان ودعمه في أزمة النازحين السوريين الى اراضيه مع التأكيد على ضرورة تأمين عودتهم الأمنة والكريمة الى سوريا في ظل عدم قدرة لبنان على الاستمرار في تحمل عبء استضافتهم.

17- **أكَّد المؤتمر** الحرص على صون وحدة سوريا وأمنها واستقرارها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، **وجدد دعمه** للحل السياسي للأزمة السورية استنادا إلى البيان الختامي لمجموعة العمل من أجل سوريا، (بيان جنيف (1)) وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 بما يرفع المعاناة عن الشعب السوري ويحقق تطلعاته المشروعة في الأمن والسلام والعيش الكريم ويحقق المصالحة الوطنية ويضع حدًا للتدخلات الخارجية في شؤونها. **وأشاد** بجهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. **وأعرب** عن تطلعه إلى أن تفضي المحادثات بين الأطراف السورية المعنية إلى اتفاق حول السبل الكفيلة للشروع في عملية سياسية جادة. **ورحَّب** كذلك بجهود المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا للدفع بعمل اللجنة الدستورية السورية من أجل الإصلاح الدستوري.

18- **دعا المؤتمر** إلى تكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل في سوريا نظرًا لتفاقم حالة عدم الاستقرار واشتداد دوامة العنف في هذا البلد.

19- **رحَّب المؤتمر** بجهود منتدى أستانا الرامية إلى ضمان تحقيق الهدوء على الأرض والنهوض بالمسار السياسي وفقًا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، **وحثَّ** الجهات الدولية الفاعلة المعنية على تنسيق جهودها لإيجاد حل للأزمة السورية.

20- **شدد المؤتمر** على أهمية عقد الجولة القادمة للجنة الدستورية في أقرب الآجال الممكنة، **وأعرب** عن استعداده لدعم عملها بُغية تمهيد الطريق نحو تحقيق المصالحة الوطنية في سوريا.

21- **أعرب المؤتمر** عن دعمه للعودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين والنازحين إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سوريا وفقًا لمقتضيات القانون الدولي وبالتعاون مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

22- **أعرب المؤتمر** عن تنديده بالإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته، وأقر بجسامة الخطر الذي يشكله تنظيما (PKK) ووحدات حماية الشعب الارهابيان وتنظيم قوات سوريا الديمقراطية في سوريا على أمن تركيا.

23- **أعرب المؤتمر** عن رفضه لجميع المحاولات الرامية إلى خلق واقع ميداني جديد تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، بما فيها مبادرات الحكم الذاتي غير الشرعية، **وأعرب** عن تصميمه على التصدي للمخططات الانفصالية التي ترمي إلى الإضرار بسيادة سوريا وسلامة أراضيها وبالأمن الوطني لبلدان الجوار.

24- **ندَّد المؤتمر** بالانتهاكات الجسيمة والممنهجة وبالجرائم الشنيعة التي يرتكبها تنظيما (PKK) ووحدات حماية الشعب الإرهابيان وتنظيم قوات سوريا الديمقراطية ضد الأغلبية العربية في منطقة دير الزور، **ودعا** المجتمع الدولي إلى فضح تلك الانتهاكات.

25- **أكَّد المؤتمر** الالتزام بوحدة اليمن وسيادته وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، وجدد دعمه للجهود الأممية والإقليمية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية، **وأكَّد** أن أي حل سياسي يجب أن يستند إلى المرجعيات الثلاث والمتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 (2015)، **وأكَّد** كذلك دعمه للحكومة اليمنية الشرعية، بقيادة مجلس القيادة الرئاسي، **وأشاد** بجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، السيد هانس غروندبرغ، لاستئناف العملية السياسية والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة تُفضي إلى وقف الحرب وإحلال السلام الدائم في اليمن.

26- **أشاد** المؤتمر بمبادرات مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتشجيع الحوار بين اليمنيين والإسهام في جهود السلام في اليمن، **وثمَّن** مبادرات المملكة العربية السعودية للدفع بجهود التسوية السياسية الشاملة ومساعيها للتواصل مع الأطراف اليمنية لدعم جهود المبعوث الأممي لليمن، **ودعا** الحوثيين للانخراط بإيجابية في هذه الجهود. **كما أشاد** بالمساعدات التي قدمتها المملكة العربية السعودية والدول الأعضاء لرفع المعاناة عن الشعب اليمني ودعم الاقتصاد اليمني. **وأعرب** المؤتمر عن ترحيبه بعملية تبادل الأسرى بين الحكومة اليمنية والحوثيين، التي بدأت في أبريل 2023، **وثمَّن** مساعي الوساطة التي بذلتها المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان في هذه العملية.

27- **رحب المؤتمر** باستمرار جهود المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والاتصالات القائمة مع كافة الأطراف اليمنية لإحياء العملية السياسية، بما يؤدي إلى تحقيق حل سياسي شامل ومستدام في اليمن، وضرورة وقف إطلاق النار، وأهمية انخراط الحوثيين بإيجابية مع الجهود الدولية والاممية الرامية إلى إنهاء الأزمة اليمنية والتعاطي بجدية مع مبادرات وجهود السلام لتخفيف المعاناة على أبناء الشعب اليمني الشقيق.

28- **أعرب المؤتمر** عن بالغ قلقه حيال العمليات العسكرية التي تشهدها منطقة البحر الأحمر، ويدعو إلى ضبط النفس، وتجنب التصعيد في ظل ما تشهده المنطقة من أحداث وما تواجهه من تحديات، ويؤكد بأن الحل ليس في تصعيد التوتر، ولكن في دعم التضامن مع الشرعية في اليمن، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة.

29- **أكَّد المؤتمر** الالتزام بوحدة دولة ليبيا وسيادتها وسلامة أراضيها ورفض كافة أنواع التدخل الخارجي في شؤونها، وحثَّ كافة الأطراف على مواصلة الحوار والانخراط بشكل بناء في المفاوضات، وعلى مبدأ ملكية الليبيين الخالصة للعملية السياسية بما في ذلك من خلال المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لتجاوز الخلافات لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وعلى تعزيز دور المؤسسات الليبية في استيفاء جميع الأطر اللازمة لإجراء الانتخابات في على أقرب وقت في إطار الاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات عام 2015 وأيضاً على مخرجات حوار جينف للأطراف الليبية المنعقد في جنيف بتاريخ 5 فبراير 2021 وكذلك على الإعلان الدستوري الليبي وتعديلاته ومرجعيات التسوية بما فيها قرارات مجلس الأمن **وشدد** المؤتمر على ضرورة مواصلة دعم جهود اللجنة العسكرية (5 + 5) من أجل تثبيت وقف إطلاق النار للحفاظ على أمن ليبيا واستقرارها وتنفيذ خطة خروج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا في مدى زمني محدد، وتحريك مسار حل التشكيلات المسلحة ودمجها وإعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية تحت سلطة تنفيذية موحدة منتخبة قادرة على حكم سائر الأراضي الليبية وتمثل جميع الشعب الليبي، **وأكَّد** أهمية المصالحة الوطنية الشاملة في تحقيق استقرارها السياسي الدائم وحماية مقدراتها وأموالها.

30- **أشاد المؤتمر** بالجهود التي قامت بها المملكة المغربية في تقريب وجهات نظر الفرقاء الليبيين وجمعهم حول طاولة الحوار في سلسلة لقاءات في المغرب "بهدف دفع مسار الحل السياسي وفق مرجعية اتفاق الصخيرات لسنة 2015" للوصول إلى التسوية السياسية المنشودة.

31- **أكد المؤتمر** تضامنه الكامل مع شعب السودان وحكومته إزاء استمرار النزاع المسلح، الذي بدأ في منتصف أبريل 2023 وتوسعت رقعته إلى عدد من المناطق في السودان، وما نتج عنه من فقدان للأرواح والممتلكات ونزوح آلاف المواطنين المدنيين الأبرياء، **وشدد** على أهمية صون أمن واستقرار واحترام وحدة وسيادة السودان وسلامة أراضيه، وحذر من أي تدخل خارجي في السودان أياً كانت طبيعته أو مصدره، مع وجوب الحفاظ على تماسك مؤسسات الدولة في السودان. **وأشاد** المؤتمر بما بذلته المملكة العربية السعودية من جهود مقدرة في إطار مباحثات جدة، وكذلك بالجهود المصرية في إطار آلية دول جوار السودان، وكذا في استقبال المواطنين السودانيين الفارين من الحرب، ودعا المجتمع الدولي والدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم الدعم لتلك الدول، ودعا إلى الالتزام بما ورد في الاتفاق الموقع في 11 مايو 2023، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتسهيل زيادة المساعدات الإنسانية وإخلاء المناطق المدنية ودور السكن والمرافق العامة، وتنفيذ إجراءات بناء الثقة واستئناف الحوار في هذا الإطار بهدف الوصول لاتفاق دائم لوقف إطلاق النار والتسوية السلمية للنزاع. **وناشد** المؤتمر الدول الأعضاء والمؤسسات المالية التابعة للمنظمة النظر في إنشاء صندوق يساهم في إعادة تعمير ما دمرته الحرب لتشمل مشاريع البنى التحتية والتعليم والصحة والمرافق العامة.

كما دعا المؤتمر الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية إلى المواصلة في تقديم المساعدة الإنسانية والصحية والإغاثية العاجلة لرفع المعاناة عن الشعب السوداني داخل السودان وفي دول الجوار.

32- **أعرب** المؤتمر عن كامل دعمه للحكومة العراقية فيما تبذله من جهود لمكافحة الإرهاب، **ورحَّب** بجهودها لتحقيق نصر مؤزر أفضى إلى تحرير المدن العراقية من براثن كيان داعش الإجرامي، **وأكَّد** حرصه على وحدة العراق وسلامة أراضيه. **وأشاد** المؤتمر أيما إشادة، بجهود الحكومة العراقية لضمان عودة النازحين إلى ديارهم وإعادة إعمار المناطق المحررة بغرض تعزيز ودعم المصالحة الوطنية واستعادة الاستقرار في تلك المناطق.

33- **أكَّد المؤتمر** كذلك أهمية الدور الذي يضطلع به العراق وإيران في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته وهو دور لا غنى عنه لإحلال السلم وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

34- **أكَّد** المؤتمر التزامه بدعم أمن جمهورية الصومال الفيدرالية واستقرارها ووحدتها وسيادتها وسلامة أراضيها ودعمه للجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية في مكافحة الإرهاب، ولا سيما حركة الشباب، **ودعا** الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم المادي والفني لدعم قدرات المؤسسات الحكومية واستكمال عملية بناء السلام الدائم والأمن والاستقرار. **كما دعا** الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة إلى تقديم الدعم للصومال لمساعدتها على مواجهة الجفاف وآثاره على الأمن الغذائي للشعب الصومالي.

35- **أكد المؤتمر** رفضه أي عمل ينتهك سيادة ووحدة أراضي جمهورية الصومال الفيدرالية، إثر التوقيع على مذكرة التفاهم للشراكة والتعاون بين جمهورية إثيوبيا الفيدرالية وإقليم أرض الصومال في الأول من يناير 2024، وذلك من مطلق حرصاً على احترام سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها وفقاً لميثاق المنظمة والقانون الدولي.

36- **أكَّد المؤتمر** دعمه الكامل أهمية الحفاظ على الأمن المائي لكل من جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ورفض المساس بحقوقهما في مياه النيل والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية لا تأخذ بطبيعتها الاقتصادية والبيئية لجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، **ودعا** إلى استئناف المفاوضات بين الأطراف للتوصل إلى اتفاق عادل يحفظ مصالحها.

37- **أعرب المؤتمر** عن دعمه لأمن بلدان منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد واستقرارها ووحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وعارض أي تدخل خارجي في هذه البلدان.

38- **أعرب** المؤتمر عن بالغ قلقه إزاء هشاشة الوضع الأمني والإنساني في بلدان منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، التي ما زالت تواجه هجمات متكررة ترتكبها المجموعات الإرهابية، مخلفة خسائر في الأرواح ونزوحًا كثيفًا للسكان، بما يفاقم التحديات الإنسانية وتأثيرات تغيرات المناخ الواقعة.

39- **أقرَّ** المؤتمر بضرورة اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد لمعالجة هذه الأزمات تجمع في الوقت نفسه بين الجهود الأمنية والدبلوماسية والإنمائية، **ووجه** نداء إلى جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتوفير المساعدة الضرورية لتلك البلدان للتغلب والقضاء على الإرهاب والإسهام في تحسين أوضاعها الاقتصادية والإنسانية. وفي هذا الصدد، **طلب** من الدول الأعضاء دعم الأمانة العامة لمساعدتها في تمكين وتعزيز بعثتها في نيامي لتتمكن من تقديم الخدمات المطلوبة للدول الأعضاء في منظمة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

40- **أعرب المؤتمر** عن بالغ انشغاله إزاء الوضع الأمني والإنساني المقلق في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وأشاد بتنفيذ مشروع تمكين المرأة في المناطق التي تؤوي اللاجئين والنازحين في بوركينا فاسو، وأخذ علما، مع التقدير، بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة للمنظمة وصندوق التضامن الإسلامي من أجل تنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع المكتب الإقليمي للمنظمة في نيامي، وحث الدول الأعضاء والأمانة العامة للمنظمة على تعزيز قدرات هذا المكتب من خلال مده بالوسائل البشرية والمالية اللازمة التي تمكنه من النهوض على النحو المطلوب بالمهام الموكولة إليه حتى يتمكن من توفير الدعم لجهود الدول الأعضاء في هذه المنطقة. وحث الدول الأعضاء والأمانة العامة للمنظمة على تعزيز قدرات المكتب الإقليمي للمنظمة في نيامي من خلال مده بالوسائل البشرية والمالية اللازمة التي تمكنه من النهوض على النحو المطلوب بالمهام الموكولة إليه حتى يتمكن من دعم جهود الدول الأعضاء.

41- **أعرب المؤتمر** عن عميق انشغاله من تنامي الخطاب المتطرف المحرض على الإرهاب في أوساط الشباب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، لاسيما بسبب البطالة ونقص التكوين والتأهيل، ورحب بإنشاء صندوق منظمة التعاون الإسلامي لدعم الشباب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد ضمن استراتيجية متكاملة لمكافحة التطرف ودعم الفهم الوسطي الصحيح للدين الإسلامي وتعزيز ثقافة التسامح والوسطية؛ وأشاد بجهود الجمهورية الإسلامية الموريتانية، رئيسة الدورة (49) لمجلس وزراء الخارجية، في تنفيذ توصيات مجلس وزراء الخارجية بهذا الشأن. وأخذ علماً بنتائج ورشة العمل المنعقدة يومي 7 و 8 فبراير 2024 بمقر الأمانة العامة لمناقشة مشروع النظام الأساسي للصندوق. وطلب من جميع الدول الأعضاء وأجهزة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة دعم هذا الصندوق عندما يتم اعتماد نظامه الأساسي كمؤسسة متخصصة من قبل مجلس وزراء الخارجية خلال دورته القادمة واستكمال الإجراءات المتعلقة بتفعيله بهدف تعزيز دور المنظمة في دعم جهود الدول الأعضاء في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

42- **رحب المؤتمر** استرشاداً بأهداف ومبادئ الميثاق، واقتناعاً بجهود منظمة التعاون الإسلامي في دعم دولها الأعضاء، بالتوقيع، يوم 28 ديسمبر 2021 في نيامي، على اتفاقية المقر، التي تقضي بتحويل مكتب منظمة التعاون الإسلامي في نيامي إلى بعثة إقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي في النيجر لدولها الأعضاء في منطقة

الساحل وحوض بحيرة تشاد؛ وأشاد بإنجازات المنظمة، من خلال بعثتها الإقليمية في النيجر لدولها الأعضاء في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، والرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد؛ وطلب من الدول الأعضاء الدعم والمساعدة للبعثة الإقليمية في النيجر لدول الساحل وحوض بحيرة تشاد بالوسائل المالية والمادية واللوجستية اللازمة لإنجاز مهمتها في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، عبر الأمانة العامة للمنظمة وذلك وفقاً لمبادئ الميثاق وأهدافه.

43- **أشاد المؤتمر** بمبادرة جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، الهادفة إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، **وأكد** الأهمية الاستراتيجية لهذه المبادرة التي تندرج في إطار تضامن المملكة المغربية مع البلدان الأفريقية الشقيقة عموما ومنطقة الساحل على وجه الخصوص.

44- **أشاد المؤتمر** بالمجهودات التي تبذلها الجزائر لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والوقاية منه في منطقة الساحل الأفريقي عن طريق تنظيم ورشات تكوينية لفائدة دول المنطقة بالتعاون مع المركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب الذي تحتضنه الجزائر.

45- **أشاد المؤتمر** بالدور الريادي الذي يقوم به رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيد عبد المجيد تبون، بصفته منسق الاتحاد الأفريقي حول الوقاية من الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما.

46- **رحب المؤتمر** بالمبادرة التي أطلقها رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيد عبد المجيد تبون، كتأسيس آلية مدنية قارية للتأهب للكوارث والاستجابة لها بهدف ضمان تكفل فعلي وأمني وتقديم الدعم للبلدان الأفريقية المتضررة.

47- **أعرب المؤتمر** عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية لعزمها على استضافة مؤتمر **المانحين** لتخفيف معاناة النازحين واللاجئين في منطقة الساحل وبحيرة تشاد، والمقرر عقده في الربع الأخير من عام 2024، لحشد الموارد لدعم اللاجئين والنازحين والمتضررين من جماعة بوكو حرام في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. وفي هذا الصدد، **دعا** الدول الأعضاء والمؤسسات المالية للمنظمة والشركاء إلى المشاركة بنشاط والإعلان عن تعهدات لمعالجة محنة اللاجئين والنازحين في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

48- **أشاد المؤتمر** بمبادرة "الدول الإفريقية الأطلسية" التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، كمسار لشراكة أفريقية هدفها تعزيز روابط التعاون والاندماج بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، بغية توطيد السلام والاستقرار والازدهار المشترك في المنطقة.

49- **أكد المؤتمر** رفضه التام لكل المخططات الانفصالية التي تستهدف المس والإضرار بسيادة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ووحدة وسلامة أراضيها.

50- **رحب المؤتمر** باستضافة المملكة المغربية الدورة 93 للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بمراكش عام 2025.

51- **رحب المؤتمر** باختيار الأمم المتحدة المملكة المغربية شريكاً من أجل احتضان مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتكوين في أفريقيا. وأشاد بتجربة المملكة المغربية في محاربة الإرهاب من خلال رئاسة مجموعة التركيز الخاصة بأفريقيا للتحالف الدولي لهزيمة تنظيم داعش وكذا استضافة المملكة المغربية لاجتماع وزراء خارجية التحالف الدولي لهزيمة تنظيم داعش بمراكش في 11 مايو 2022.

52- **أعرب المؤتمر** عن أسفه إزاء الصعوبات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر والموقع عام 2015، الذي أسهمت المنظمة في التوصل إلى نتائجه وكانت عضوًا في اللجنة المنبثقة عنه والمعنية بمتابعة تنفيذه.

53- **أخذ المؤتمر** علمًا في هذا الصدد بقرار مالي ترجيحها لنهج امتلاك الماليين لزمام عملية السلام بأنفسهم من خلال إنشاء إطار للحوار بين الأطراف في مالي لتحقيق السلام والمصالحة.

54- **أشاد المؤتمر** بالتقدم الذي أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى في مجال تعزيز الأمن، **ودعا** الدول الأعضاء والمؤسسات المالية للمنظمة إلى تقديم دعم مالي ومادي للحكومة لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة وتعزيز الأمن على المدى الطويل والتخفيف من معاناة النازحين.

55- **دعا المؤتمر** الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها، بما فيها البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي، إلى دعم الدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة من خلال تعزيز الاستثمار في برامجها الإنمائية.

56- **أكَّد المؤتمر** الالتزام القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، مشددًا على الأهمية التي يوليها للسلام والاستقرار في أفغانستان، **وأكَّد مُجددًا** أن السلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان لا يمكن ضمانهما إلا بتشكيل حكومة جامعة لكل الأطراف وتستند إلى قاعدة عريضة.

57- **أكَّد المؤتمر مُجددًا** أهمية مكافحة الإرهاب والتطرف في أفغانستان وضمان عدم استخدام أراضيها منصة أو ملاذًا آمنًا من أي جماعة أو منظمة إرهابية. وشدد على ضرورة التصدي للتحديات الناشئة من أفغانستان، ودعا إلى تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف، والتصدي للهجرة غير الشرعية، ومنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات. **وحث** السلطات في أفغانستان على اتخاذ خطوات من أجل الحكم الشامل لتحقيق

الاستقرار المستدام وحماية حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الإساسية للنساء والفتيات الأفغانيات وأكد التزامه بمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية لتخفيف معاناة الشعب الأفغاني.

58- **أخذ المؤتمر** علماً بأداء سلطات الأمر الواقع الأفغانية في مكافحة الإرهاب، وهو ما تم تحقيقه بالتعاون مع بعض دول المنطقة، وطلب من المنظمة تقديم الدعم اللازم لمثل هذه الإجراءات، وذلك بما يتماشى مع المبادرات الإقليمية.

59- **شدد المؤتمر** على أهمية الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع الأفغان وضرورة حماية الحقوق الأساسية للمرأة. **وأعرب** عن خيبة أمله إزاء تعليق تعليم النساء والفتيات في أفغانستان، **ودعا** سلطات الأمر الواقع إلى إعادة فتح المدارس والجامعات أمامهن. **ورحَّب** بزيارات المبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة ووفود العلماء إلى أفغانستان بدعم من الأمانة العامة ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، **ودعا** إلى مزيد من التواصل مع السلطات والعلماء في أفغانستان، **ورحب** في هذا الصدد بمقترح الأمين العام عقد لقاء لعلماء من أفغانستان مع علماء من الأمة الإسلامية تحت مظلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة. وأشاد بتقديم جمهورية كازاخستان وجمهورية أوزبكستان منحاً تعليمية للفتيات الأفغانيات.

60- **أكد المؤتمر** مجدداً دعمه لتعزيز السلم والاستقرار والازدهار في أفغانستان لكافة مواطنيها، وأكد في هذا الصدد ضرورة معالجة التحديات التي يواجهها أبناء الشعب الأفغاني، وهي تحديات مرتبطة بالأوضاع الإنسانية وحقوق الإنسان والجماعات العرقية والأمن والإرهاب والمخدرات والأوضاع الاجتماعية.

61- **حث المؤتمر** الدول الأعضاء في المنظمة والمانحين الدوليين وصناديق وبرامج الأمم المتحدة والفاعلين الآخرين للمساهمة بسخاء في برنامج الأمن الغذائي لأفغانستان ودعم المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لتنفيذ المهمة المنوطة بها.

62- **أشاد المؤتمر** باستضافة المملكة العربية السعودية للمؤتمر الدولي حول المرأة في الإسلام (المكانة والتمكين) في إطار منظمة التعاون الإسلامي، والذي عقد في مدينة جدة خلال الفترة 6-8 نوفمبر 2023م، **رحب** بوثيقة جدة والبيان الختامي الصادرين عن المؤتمر الدولي حول المرأة في الإسلام وما تضمنته الوثيقة من قيم ومبادئ تبرز مكانة المرأة الإنسانية والاجتماعية والثقافية في الإسلام، **وأقر اعتماد** هذه الوثيقة ونشر محتوياتها بين المؤسسات الوطنية والإقليمية والمنظمات الدولية ذات الصلة، بغية تحقيق الأهداف السامية التي تضمنتها تلك الوثيقة. ودعا الأمانة العامة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة وعلى رأسها منظمة تنمية المرأة التي تتخذ من مصر مقراً لها إلى مواصلة متابعة تنفيذ وثيقة جدة بشأن حقوق المرأة في الإسلام.

63- **أشاد المؤتمر** كذلك بالدول الأعضاء في المنظمة لمساعدتها ودعمها المستمرين لشعب أفغانستان، **وأشاد** بمساهمات دولة قطر لإحلال الاستقرار في أفغانستان، كما **أشاد** أيما إشادة، في هذا الصدد، بالمساهمات السخية للصندوق الاستئماني الإنساني في البنك الإسلامي للتنمية والتي قدمتها المملكة العربية السعودية والتبرعات والتعهدات المقدمة من دولة الكويت وجمهورية نيجيريا الاتحادية وماليزيا والجمهورية التركية والجمهورية الجزائرية وجمهورية أوزبكستان، وطلب من الدول الأعضاء الإسهام بسخاء لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني وتخفيفها. وأشاد المؤتمر بالجهود التي بذلها البنك الإسلامي للتنمية لتفعيل الصندوق وتوقيع اتفاقيات مع الشركاء الدوليين لتنفيذ برامج إنسانية وتنموية في أفغانستان.

64- **أشاد المؤتمر** بجمهورية باكستان الإسلامية لاستضافتها الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في إسلام أباد يوم 19 ديسمبر 2021 والتي تمخضت عن إنشاء الصندوق الاستئماني الإنساني برعاية البنك الإسلامي للتنمية والذي سيتم تسخيره لنقل المساعدات الإنسانية لأفغانستان، بما في ذلك من خلال الشراكة مع فاعلين دوليين آخرين.

65- **سجل المؤتمر** أهمية المساهمة في التعاون الاقتصادي من أجل تحسين الوضع الإنساني في أفغانستان والقيام في هذا الصدد بتنفيذ مشاريع في مجال الطاقة والنقل والمواصلات والاتصالات، وذلك على غرار أنبوب النفط المشترك بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند وخط نقل الكهرباء المشترك بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والذي أوجد فرصا جديدة لتعزيز الرفاه الاجتماعي للسكان في أفغانستان.

66- **أشاد المؤتمر** كذلك بجمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والبلدان الأخرى لإيوائها الملايين من اللاجئين الأفغان ولأزيد من أربعة عقود من الزمن وتمكينهم من الاستفادة من المرافق التربوية والصحية والاجتماعية والثقافية على الرغم من التحديات التي يواجهها السلم والأمن فيها.

67- **شدد المؤتمر** على أهمية القمة الخامسة عشرة لمنظمة التعاون الاقتصادي التي انعقدت في عشق أباد يوم 28 نوفمبر 2021 وتوافق عشق أباد في الآراء من أجل العمل الذي اعتمدته هذه القمة من أجل معالجة القضايا الإنسانية في أفغانستان.

68- **أعرب المؤتمر** عن تقديره للتبرعات السخية التي قدمتها بعض الدول الأعضاء في المنظمة لصندوق الائتمان الإنساني لأفغانستان، **ودعا** إلى تقديم المزيد من التعهدات لتمكين الصندوق من دعم شعب أفغانستان في المجالين الإنساني والاقتصادي. **وطلب** من الأمين العام للمنظمة ومبعوثه الخاص مواصلة تعبئة المزيد من الموارد للصندوق. **وأشاد في هذا الصدد** بالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية والمتمثلة في تقديم منحة بقيمة 30 مليون دولار أمريكي لدعم الصندوق الاستئماني الإنساني لأفغانستان.

69- **أعرب المؤتمر** عن شكره وامتنانه للمملكة العربية السعودية على الدعم السخي لتعزيز مكتب المنظمة في كابول، **وثمَّن** الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة لتعزيز المكتب بالخبراء المؤهلين.

70- **أشاد المؤتمر** بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان في التعامل مع سلطات الأمر الواقع في أفغانستان والدول الأعضاء والشركاء الدوليين، **ودعا** إلى تخصيص ميزانية المبعوث الخاص وسكرتاريته من ميزانية مكتب كابل. **وأكد** أهمية دور الدول الأعضاء في نجاح أعمال المبعوث الخاص، **وأشاد** بالجهود القطرية في المسألة الأفغانية **وأشار** إلى استضافتها للاجتماع الثاني للمبعوثين الخاصين بشأن أفغانستان تحت رعاية الأمم المتحدة وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة.

71- **أشاد المؤتمر** كذلك بدور دولة قطر وجهودها لتنسيق الجهود الدولية في أفغانستان وتيسير الحوار بين الأمم المتحدة والدول المعنية وحكومة تصريف الأعمال الأفغانية لضمان الالتزام باتفاق الدوحة وذلك لإحلال السلام والأمن الدوليين في المنطقة. كما **أشاد** باستضافتها للاجتماع الثاني للمبعوثين الخاصين بشأن أفغانستان تحت رعاية الأمم المتحدة وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة.

72- **أكَّد المؤتمر** دعمه الثابت وتضامنه مع شعب جامو وكشمير في سعيه إلى إحقاق حقه غير القابل للتصرف من أجل تقرير المصير وفقًا لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، معربًا عن رفضه للإجراءات الأحادية التي اتخذتها الهند منذ الخامس من أغسطس 2019 بهدف تغيير التركيبة السكانية في الأرض المحتلة ودعا الهند مُجددًا إلى إلغاء جميع التدابير الانفرادية وغير المشروعة التي اتخذتها في جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي غير المشروع منذ يوم 5 أغسطس 2019 واحترام الحقوق والحريات الأساسية لشعب جامو وكشمير، **وأكَّد مُجددًا** أن تسوية نزاع جامو وكشمير أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم في جنوب آسيا.

73- **أكد المؤتمر** مجددا استمرار تقديم الدعم السياسي والمعنوي والدبلوماسي للشعب الكشميري حتى يحقق حقه المشروع في تقرير المصير طبقا للقوانين ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، ودعا المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي، إلى اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس بشأن جامو وكشمير ولتمكين أبناء الشعب الكشميري من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف من خلال تنظيم استفتاء عام بإشراف الأمم المتحدة.

74- **رحَّب المؤتمر** بانتهاء النزاع المسلح بين جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا واستعادة جمهورية أذربيجان لسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدود دولتها، وجدد دعمه لجمهورية أذربيجان في جهودها لإعادة تأهيل وإعمار الأراضي المحررة.

75- **أكَّد المؤتمر مُجددًا** موقفه المبدئي والذي لا رجعة فيه الداعم لسلامة أراضي جمهورية أذربيجان، **ودعا المؤتمر** كذلك إلى تطبيع العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا على أساس الاعتراف المتبادل واحترام سيادة كل منهما وسلامة أراضيه، وحث جمهورية أرمينيا على الوفاء بتعهداتها في هذا الشأن.

76- **أعرب المؤتمر** عن بالغ قلقه إزاء مصير الأذربيجانيين الذين طردوا بالقوة وبشكل ممنهج من أرض أرمينيا الحالية، وأكد دعم الدول الأعضاء في المنظمة لحقهم في العودة السلمية والآمنة والكريمة إلى أماكنهم الأصلية.

77- **أشاد المؤتمر** بنشاطات فريق الاتصال لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بعدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان، **وأكد** ضرورة مواصلة النشاطات الرامية إلى القضاء على آثار عدوان جمهورية أرمينيا، وقرر تغيير اسم فريق الاتصال ليصبح "فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بالقضاء على آثار عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان.

78- **أعرب المؤتمر** عن بالغ قلقه إزاء تنامي حوادث التعصب والتمييز وأعمال العنف حول العالم وأعرب عن انشغاله من تفشي ظاهرة الإسلاموفوبيا في العديد من أرجاء العالم كما يتضح من زيادة عدد حوادث التعصب الديني والتنميط السلبي والكراهية والعنف ضد المسلمين، حيث أججت حوادث إحراق نسخ من المصحف الشريف مشاعر المسلمين.

79- **استذكر المؤتمر** قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 76/254 والذي يحدد يوم 15 مارس "يوما دوليا لمكافحة كراهية الإسلام"، ورحب بالاحتفال "باليوم الدولي لمكافحة كراهية الإسلام" في الجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة في مارس من كل عام.

80- **رحب المؤتمر** بتعيين الأمين العام للسفير محمد بشاجي من الجمهورية التركية كمبعوث خاص للأمين العام لمكافحة الإسلاموفوبيا، وطالب الأمين العام باستكمال إجراءات الميزانية واختصاصات المبعوث الخاص بالتشاور مع الجمهورية التركية وبقية الدول الأعضاء المهتمة وذلك وفق القرار 46/68 س حول اليوم العالمي لمكافحة الإسلاموفوبيا .

81- **رحب المؤتمر** باعتماد القرار المعنون "تدابير مكافحة كراهية الإسلام" يوم 15 مارس 2024 والذي طلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين مبعوث خاص معني بمكافحة كراهية الإسلام ووضع خطة عمل والشروع في تنفيذها لمكافحة كراهية الإسلام.

82- **أشاد المؤتمر** بجهود باكستان المنسقة بصفتها رئيسة الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في ريادتها لاعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 76/254 بتوافق الآراء والذي حدد يوم 15 مارس يوما دوليا لمكافحة كراهية الإسلام في عام 2022.

83- **أشاد المؤتمر** باعتماد القرار رقم: 76/264 مؤخرا والمعنون "تدابير مكافحة كراهية الإسلام" والذي قدمته باكستان نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي في الجمعية العامة يوم 08 مارس 2024 والذي يصادف الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة كراهية الإسلام، وأشاد كذلك بالدور الرائد الذي اضطلع به كل من جمهورية باكستان الإسلامية والمملكة العربية السعودية والجمهورية التركية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وغيرها من الدول الأعضاء الأخرى لاعتماده، ودعا إلى الإسراع بتعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة معني بمكافحة كراهية الإسلام وإلى تنفيذ تدابير أخرى ذات صلة وردت في هذا القرار.

84- **أشاد المؤتمر** بالدور الريادي لمركز محمد السادس لحوار الحضارات بمدينة كوكيمبو الشيلية كجسر للتواصل الحضاري بين العالم الإسلامي والدول الأطلسية لأفريقيا وأمريكا اللاتينية على وجه الخصوص.

85- **استذكر المؤتمر** قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/77/318 بشأن "تعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات في مواجهة خطاب الكراهية"، المعتمد بتاريخ 2023/7/25، الذي يستنكر بشدة جميع أعمال العنف ضد الأشخاص على أساس دينهم أو معتقدهم، فضلاً عن أي أعمال من هذا القبيل موجهة ضد رموزهم الدينية وكتبهم المقدسة وأماكن العبادة والمواقع والمزارات الدينية في انتهاك للقانون الدولي.

86- **أشاد المؤتمر** بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والتسامح في مواجهة خطاب الكراهية الذي تم تقديمة بمبادرة من المملكة المغربية بتاريخ 25 يوليو 2023.

87- **رحَّب** المؤتمر بعقد مناقشة عاجلة خلال الدورة الثالثة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان لمناقشة "تصاعد أعمال الكراهية الدينية المتَعَمَّدة والعلنية المثيرة للقلق البالغ، التي تتضح من التدنيس المتكرر للمصحف الشريف في بعض البلدان الأوروبية وغيرها من البلدان الأخرى" واعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان، بما يتماشى مع بيان الاجتماع الاستثنائي المفتوح العضوية للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي.

88- **رحب المؤتمر** بانتخاب المملكة المغربية، وبشكل متميز، لرئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة برسم سنة 2024، اعترافا من قبل المجتمع الدولي بدور المملكة المغربية في الدفاع المتواصل عن القضايا المحورية لحقوق الانسان. وأشاد بإعلان مراكش الصادر عن المؤتمر الدولي الأول حول الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد تقارير والمتابعة في مجال حقوق الإنسان المنعقد في مدينة مراكش يومي 7 و8 ديسمبر 2022.

89- **أشاد المؤتمر** بإعلان مراكش الصادر عن الاجتماع السياسي الأفريقي في إطار المبادرة الأمنية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي عقد في شهر يناير 2024 في مدينة مراكش بالمملكة المغربية، تحت رئاسة المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية، والذي حث على ضرورة تكثيف الجهود الإقليمية بالقارة الإفريقية من أجل مكافحة أسلحة الدمار الشامل، عبر تعزيز تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى بين الدول المنضوبة تحت هذه المبادرة.

90- **أعرب المؤتمر** عن قلقه العميق إزاء عودة ظهور الحركات العنصرية اليمنية المتطرفة في مناطق متعددة من العالم من خلال أعمال الاستفزاز المتكررة من أنصار اليمين المتطرف، التي تسيء إلى الرموز والمقدسات الدينية الإسلامية، بما فيها تدنيس نسخ من المصحف الشريف.

91- **أدان المؤتمر** بشدة أعمال الكراهية الدينية المتكررة ضد حرمة المصحف الشريف في العديد من الدول الأوروبية، على غرار ماحدث في مملكة السويد والدنمارك، وشجب تكرار أعمال تدنيس المصحف الشريف، وأعرب بشدة عن استيائه الشديد من هذه الأعمال، وأسفه لاستمرار السلطات في إصدار تصاريح تسمح بحدوثها، والفشل في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع هذه الأعمال في أوروبا.

92- **دعا المؤتمر** جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات، إلى زيادة الجهود الرامية إلى التصدي للتمييز وكراهية الأجانب والعنصرية وخطاب الكراهية والكراهية الدينية، التي تشكل تحريضًا على العداء أو العنف، وفقًا للقرارات الأخيرة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة والمبادئ العامة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

93- **رحب المؤتمر** بالقرار رقم 47/66 س الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته السابعة والاربعين التي عقدت في نيامي خلال الفترة 27-28 نوفمبر 2020م، بشأن إقرار وثيقة مكة المكرمة التي اعتمدها العلماء المسلمون خلال مؤتمر رابطة العالم الإسلامي تحت عنوان "قيم الوسطية والاعتدال في نصوص الكتاب والسنة" والمنعقد في مكة المكرمة خلال الفترة 27-29 مايو 2019م، ويدعو إلى حث المؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية ذات الصلة إلى اعتمادها كمرجع لها.

94- **أكَّد** المؤتمر دعمه للدول الأعضاء في تعزيز الحكم الرشيد وحكم القانون وشفافية الانتخابات ومصداقيتها والتداول السلمي للسلطة في إطار احترام دساتير الدول الأعضاء وأحكامها وتشريعاتها.

95- **رحَّب** المؤتمر بالتعاون المتنامي بين المنظمة ومختلف المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة، **وثمَّن** جهود الأمانة العامة لعقد مشاورات دورية مع الشركاء الدوليين من منظمات إقليمية ودول لتعزيز الحوار والتعاون وخدمة المصالح المشتركة. **وحثَّ** على العمل على البت في أقرب وقت ممكن في طلبات صفة المراقب

لدى المنظمة، التي تقدمت بها بعض الدول والمنظمات الإقليمية، لما لذلك من فائدة مشتركة، وذلك في إطار العملية المنتظرة لإصلاح هياكل المنظمة.

96- **أشاد المؤتمر** بجهود دولة قطر وتعاونها الدائم مع منظمة الأمم المتحدة ورحب بافتتاح بيت الأمم المتحدة في دولة قطر والذي يتخذ منها مركزاً للعمل الأممي في المنطقة.

97- **رحب المؤتمر** بالقرار رقم: A/RES/78/266 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أعلن بموجبه عام 2025 سنة دولية للسلم والثقة بمبادرة اقترحتها تركمانستان، وشدد في هذا الصدد على أن السنة الدولية للسلم والثقة تشكل وسيلة لحشد جهود المجتمع الدولي من أجل تعزيز السلم والثقة بين الأمم والدول بالاستناد، من جملة أمور أخرى، إلى الحوار السياسي والمفاوضات والتفاهم المتبادل والتعاون بغية بناء السلم المستدام والتضامن والوئام".

98- **استذكر المؤتمر** القرارات السابقة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن الدولي، وشدد على ضرورة عدم خضوع جهود إصلاح مجلس الأمن الدولي لأي مواعيد نهائية شكلية وأنه يجب استصدار قرار بشأن هذه المسألة بتوافق الآراء، وأكد مجددا على القرار الصادر عن منظمة التعاون الإسلامي بأن العالم الإسلامي لن يقبل بأي اقتراح للإصلاح من شأنه عدم مراعاة التمثيل المناسب للأمة الإسلامية في أي فئة من فئات العضوية في مجلس الأمن الموسع.

99- **أكد المؤتمر** مجدداً ما ورد في البيان الختامي (الفقرة 41) الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي والقرار رقم 49/19 – س الصادر عن الدورة التاسعة والأربعين لمؤتمر وزراء الخارجية بشأن الوضع في قبرص.

100- **شدد المؤتمر** على أهمية إصلاح النظام المتعدد الأطراف وتنشيطه وتعزيزه، مع التركيز بشكل خاص على منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان التمثيل الجغرافي العادل والمتوازن والمنصف داخل مجلس الأمن الدولي.

101- **رحب المؤتمر** بإعلان الخامس من مارس يوماً عالمياً للتوعية بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار بموجب القرار رقم 77/ 51 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأيد فكرة الاحتفال بهذا اليوم سنويًا.

102- **أكَّد المؤتمر** دعم المنظمة الدؤوب لوحدة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دوليًا كدولة تنهض بكامل مهامها ومكتفية ذاتيًا وقادرة على مزاولة سلطاتها والوفاء بالتزاماتها الدولية وتركيبتها المتعددة العرقيات والثقافات والديانات.

103- **أكَّد المؤتمر** دعم المنظمة للتعاون مع كوسوفو وشعبها **ودعا** الدول الأعضاء إلى النظر في الاعتراف باستقلال كوسوفو وفقًا لحقها السيادي الحر والتشريعات الوطنية لكل منها.

104- **دعا المؤتمر** كوسوفو إلى إغلاق سفارتها في القدس الشريف تجسيدا للتضامن الإسلامي مع الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي.

105- **أكَّد المؤتمر مُجددًا** دعمه الدؤوب لإسهام المنظمة في جهود ضمان رفاه الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة والعمل على إيجاد حلول سلمية وعادلة للقضايا التي تواجهها. **وأشاد** كذلك بدور المنظمة في حماية حقوق هذه الجماعات والمجتمعات وكرامتها وهويتها الدينية والثقافية، ولا سيما في ميانمار وجنوب الفلبين والمحافظات الحدودية الجنوبية لتايلاند، وكذلك بالنسبة للمسلمين في أوروبا، مع الاحترام التام لسيادة الدول المعنية.

106- **جدد المؤتمر** إدانته الشديدة لجرائم الإبادة الجماعية الوحشية والممنهجة والتصفية العرقية والجرائم ضد الإنسانية والفظاعات المروعة التي ترتكب ضد مجتمع الروهينغيا المسلمين في ميانمار، وخاصة بعد 25 أغسطس 2017، الذي يُشكل انتهاكًا متعمدًا وسافرًا للقانون الدولي ولمعاهدات حقوق الإنسان الدولية. **وحثَّ** ميانمار على توفير الحماية للروهينغيا المسلمين كافة واتخاذ جميع التدابير اللازمة للوقف الفوري لأعمال الإبادة الجماعية والتصفية العرقية والعنف والأعمال الانتقامية والممارسات التمييزية ضدهم.

107- **أعرب المؤتمر** عن قلقه البالغ إزاء تصاعد الاشتباكات بين الجيش ومختلف الجماعات المسلحة في جميع أنحاء ميانمار، ولاسيما ولاية راخين، والفظائع المرتكبة ضد المدنيين، وحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس واتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع إصابات أو أضرار في صفوف المدنيين في البنية التحتية المدنية. كما حث ميانمار على ضمان وصول الأشخاص والمجتمعات المتضررة إلى المساعدات الإنسانية بحرية ودون قيود.

108- **أشاد المؤتمر** بالجهود الرائدة التي تبذلها غامبيا، نيابة عن المنظمة، على مستوى محكمة العدل الدولية لتحقيق العدالة والكرامة للمسلمين الروهينغيا ومساءلة من ينتهكون حقوقهم، كما رحب بالقرار التاريخي الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن إصدار تدابير مؤقتة لمنع المزيد من أعمال الإبادة الجماعية ضد الروهينغيا في ميانمار وانعقاد الاختصاص القضائي للمحكمة للنظر في عريضة الدعوى بموجب الاتفاقية الخاصة بالإبادة الجماعية.

109- **حث المؤتمر** ميانمار على حماية كافة المسلمين الروهينغيا والوفاء بالتزاماتها على النحو المذكور في التدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية. كما حثَّ المؤتمر حكومة ميانمار على اتخاذ خطوات عملية ومحددة زمنيًا لإعادة الجنسية للاجئين والنازحين الروهينغيا الذين رُحلوا قسرًا وحُرموا من جنسيتهم ومن جميع حقوقهم المرتبطة بها، والسماح وتسهيل العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة لجميع اللاجئين والنازحين الروهينغيا إلى ديارهم، وإعادة إدماجهم في ولاية راخين في ميانمار.

110- **أعرب المؤتمر** عن تقديره للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما لجمهورية بنغلاديش الشعبية لإيواء 1.1 مليون من الروهينغيا المسلمين، وأشاد بجهود الدول الأعضاء في المنظمة في تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والنازحين الروهينغيا، ودعا الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة والهيئات الإسلامية غير الحكومية إلى مواصلة تقديم مساعداتها الإغاثية الإنسانية للتخفيف من معاناة اللاجئين والنازحين الروهينغيا، بما في ذلك من خلال دعم الجهود التي تبذلها جمهورية بنغلاديش الشعبية والدول المضيفة الأخرى. **كما دعا** الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في الحساب الطوعي للأمانة العامة لتغطية نفقات الدعاوى القضائية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية التي رفعتها غامبيا نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

111- **أشاد** المؤتمر بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة صوب تحقيق السلم والوحدة والاستقرار في إقليم بنغاسامورو للحكم الذاتي في ميندناو المسلمة، **وأعرب مُجددًا** عن تقديره للدور التاريخي لمنظمة التعاون الإسلامي وجهودها البناءة في مجال الوساطة حول مسار السلام في الإقليم. **كما دعا** حكومة الفلبين إلى تنفيذ كافة البرامج المتفق عليها خلال الفترة التنفيذية، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بانغاسامورو. **وحثَّ** الدول الأعضاء في المنظمة وأجهزتها المتفرعة ومؤسساتها المتخصصة والمنتمية على زيادة حجم مساعداتها الطبية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والفنية لتنمية إقليم بنغاسامورو للحكم الذاتي وتسريع وتيرة تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. **كما أكد مجددا** دعمه لمواصلة مرحلة تنفيذ الاتفاق الشامل بشأن عملية السلام في بانغاسامورو بين حكومة الفلبين وجبهة تحرير مورو الإسلامية، مع قيام ماليزيا بدور الميسر، ودعا الطرفين إلى الالتزام بالبنود المنصوص عليها في اتفاق السلام.

112- **أشاد** المؤتمر بالجهود الصادقة لحكومة تايلاند لتعزيز ظروف حياة المجتمع المسلم، وخاصة في المحافظات الحدودية الجنوبية في تايلاند، **مثمنًا** في الوقت ذاته جهود الأمين العام لمتابعة أوضاع المسلمين في مملكة تايلاند، بما في ذلك من خلال زيارته إلى هذا البلد في 9-11 أغسطس 2023. **وأكَّد** كذلك دعمه لمواصلة مسار حوار السلام بين حكومة تايلاند وممثلي المجتمع المسلم في المحافظات الحدودية الجنوبية لتايلاند مع ماليزيا بصفتها الوسيط، **ودعا** الطرفين إلى مواصلة تدابير بناء الثقة ومناقشتهما حول القضايا العالقة.

113- **أعرب المؤتمر** عن بالغ قلقه إزاء تنامي موجة ظاهرة الإسلاموفوبيا بموافقة الدولة في الهند، وندد بأعمال الاضطهاد الممنهج للمسلمين والعنف التي تستهدف المسلمين بجميع أشكالها وتجلياتها بتحريض من أتباع النزعة الهندوسية (الهندودفا) لحزب بهاراتيا جاناتا في الهند وهو ما أدى إلى التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمسلمين الهنود وتنامي الشعور بعدم الأمن وإلى إخفاق الحكومة الهندية في توفير السلامة والأمن للأقليات في الهند، وحثَّ حكومة الهند على اتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية أرواح وممتلكات وأماكن العبادة لأبناء المجتمع المسلم في هذا البلد ومنع حدوث أعمال من هذا القبيل مستقبلاً. **وأعرب** عن انزعاجه الشديد

من استمرار تناقص الأماكن الدينية للمسلمين في الهند وتدنيسها، وندد بقيام الحكومة الهندية مؤخرا بافتتاح معبد رام في أيوذيا في موقع المسجد البابري التاريخي الذي أسس منذ قرون من الزمن والذي دمرته حشود من المتعصبين الهندوس المتطرفين عام 1992، ودعا الحكومة الهندية إلى ضمان سلامة الأماكن الدينية ورفاهها والحرية الدينية وحرمة الأماكن الدينية للمسلين في الهند.

114- **رحب المؤتمر** بزيارة وفد من منظمة التعاون الإسلامي إلى جمهورية الصين الشعبية خلال العام الماضي، بما في ذلك منطقة شينجيانغ الأويغورية ذاتية الحكم، لمتابعة تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية، استجابة لدعوة رسمية من الصين. **كما رحب** بمشاركة الممثل الخاص للرئيس الصيني في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي وتوقع المزيد من التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي وجمهورية الصين الشعبية."

115- **أكد المؤتمر** مجدداً ما ورد في البيان الختامي (الفقرة 54) الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي والقرار رقم 3/ 49 – أم بشأن الجماعة المسلمة التركية في تراقيا الغربية والشعب المسلم في دوديكانيسيا.

116- **شدد** المؤتمر على ضرورة المعالجة الفعالة لوضع تاتار القرم وسلامتهم وأمنهم، مع ضمان تمكينهم فعليًا من حقوقهم الدينية والثقافية والتربوية وتلك المتعلقة بالملكية. **وأكَّد** على ضمان سلامة القرم وأمنها، وأهمية الجهود الدولية الرامية إلى الإفراج الفوري عن قادة تاتار القرم. **وحثَّ** المؤتمر الأمين العام على إجراء الاتصالات والدراسات الضرورية حول وضع تاتار القرم على إثر التطورات الأخيرة، **وطلب** منه متابعة هذه المسألة ورفع تقرير بشأنها إلى الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية.

117- **أكَّد** المؤتمر ضرورة تسوية الصراعات والنزاعات المستمرة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي بالطرق السلمية. **وأكد مُجددًا** التزامه بتعزيز الوعي في منطقة المنظمة بفوائد الوساطة بوصفها أداة فعالة من حيث التكلفة تنقذ الأرواح والموارد من خلال الإسهام في درء الصراعات وتسويتها سلميًا. وفى هذا الصدد، **شدد** على ضرورة تعميم الوساطة في نطاق عمل وأنشطة المنظمة وبناء المزيد من القدرات لأنشطة دعم الوساطة. وأشاد في هذا الصدد بجهود المملكة في عقد مؤتمر الوساطة الرابع الذي عقد في مدينة جدة.

118- **شدد المؤتمر** على ضرورة التفعيل الكامل لهيكلة منظمة التعاون الإسلامي للسلم والأمن من أجل إيجاد حلول دائمة للمشاكل التي يواجهها العالم الإسلامي، وأشاد بجمهورية باكستان الإسلامية لمبادرتها بعقد جلستين لتطارح الأفكار في مقر الأمانة العامة للمنظمة على التوالي يومي 24 أغسطس و15 سبتمبر 2022 وخلال الاجتماع التنسيقي السنوي للمنظمة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يوم 22 سبتمبر 2022، وذلك بغرض تدارس وتطوير آليات لدرء النزاعات والوساطة والمصالحة وبناء السلم.

119- **شدد المؤتمر** على أهمية إجراء المناقشات المنتظمة بغرض المزيد من التدارس والتطوير لآليات منظمة التعاون الإسلامي ولوسائل درء النزاعات والوساطة والمصالحة وبناء السلم بغية معالجة التحديات المعاصرة والنزاعات التي تواجه الأمة الإسلامية.

120- **رحب المؤتمر** باحتضان الجزائر في سبتمبر 2023 بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تمرين متعدد المكونات لتعزيز قدرات التدخل في حالات الطوارئ الكيميائية بعنان "تمرين كيميائي إفريقيا" الأول من نوعه في إفريقيا، موجه لممثلي الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لمنطقة إفريقيا بهدف تعزيز قدرات الرد للدول الأطراف الإفريقية على الطوارئ الكيميائية وتوطيد الدعم التقني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو المنتجات الكيميائية مع تعزيز الحوار بين مختصي الدول الأطراف التابعين لمختلف المجموعات الإقليمية الإفريقية.

121- **أكَّد** المؤتمر موقفه المبدئي المناهض للإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره أيًا كان مرتكبوه وحيثما ارتكب، **مشددًا من جديد** على رفضه القاطع لجميع محاولات الربط بين أي بلد أو عرق أو دين أو ثقافة أو جنسية بالإرهاب، **وأكَّد مُجددًا** موقفه الرافض لأي محاولات للمساواة بين النضال المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير من الاحتلال الأجنبي والإرهاب. **وشدد** على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية والعوامل الكامنة وراء التطرف العنيف والإرهاب، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. **وشدد** في هذا الصدد على أهمية اعتماد نهج شامل لمكافحة الإرهاب.

122- **أكد المؤتمر** أن التهديدات التي تشكلها الكيانات الانفصالية على الاستقرار السياسي والأمني في العديد من المناطق بما فيها القارة الإفريقية لا يقل خطورة عن تهديدات الجماعات الإرهابية والمتطرفة لتحالفها الموضوعي وتمكنهما من الوسائل المالية والتكتيكية والعملية، مما يستدعي من الدول الأعضاء في المنظمة اعتماد مقاربة شاملة ومتكاملة لتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة العوامل الأساسية التي تغطي انتشار التطرف والإرهاب والانفصال.

123- **رحب المؤتمر** بانعقاد الاجتماع التشاوري بين قارة البلدان الشقيقة الثلاثة، تونس الجزائر وليبيا، بتونس يوم 22 أبريل 2024، بدعوة كريمة من فخامة رئيس الجمهورية التونسية، السيد قيس سعيد، الذي أكد خلاله السادة رؤساء الدول الثلاثة إرادتهم المشتركة، لتكثيف التشاور والتنسيق لتدعيم مقومات الأمن والاستقرار والنماء بالمنطقة كلها وتعزيز مناعتها. فضلا عن أهمية تبادل التحاليل والتقييمات والمعلومات حول ظاهرة الإرهاب والإتجار بالبشر وبكل أنواع المخدرات. والجريمة المنظمة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة وبما يصب في مصلحتها.

124- **أكد المؤتمر** قلق منظمة التعاون الإسلامي البالغ إزاء تنامي خطر الإرهاب الذي يشكله أفراد بدوافع عرقية أو إثنية أو أيدولوجية، ومن ضمنهم جماعات العنصريين البيض واليمين المتطرف والجناح اليميني المتطرف والقوميين الداعون للعنف والجماعات الكارهة للأجانب والإسلام والمسلمين وأتباع النزعة الهندوسية (هندوتفا) في أرجاء مختلفة من العالم، وأكد مجددا العزم على بذل جهود دولية مشتركة لمعالجة هذا الخطر بما في ذلك من خلال توسيع نطاق إطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ونطاق عقوبات مجلس الأمن الدولي ليشمل هذه المجموعات والأفراد.

125- **رحب المؤتمر** بعزم جمهورية طاجكستان ودولة الكويت على تنظيم مؤتمر دولي رفيع المستوى حول مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الأمم المتحدة في إطار "مسار دوشنبه" وذلك في شهر نوفمبر 2024 بدولة الكويت، مع التأكيد على أهمية المشاركة الفعالة في هذا المؤتمر الدولي.

126- **أكد المؤتمر** دعمه لمؤتمر قادة الديانات العالمية والتقليدية والذي ينعقد كل ثلاث سنوات بمبادرة من جمهورية كازاخستان، وأعرب عن تقديره لكافة قادة الديانات من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وللمسؤولين رفيعي المستوى من الأمانة العامة للمنظمة الذين شاركوا وأسهموا إسهاما فعالا في أعمال المؤتمر السابع لقادة الديانات العالمية والتقليدية الذي انعقد في أستانا يومي 14 و 15 سبتمبر 2022. ودعا الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى مواصلة دعمها لنشاطات المؤتمر وحث على المشاركة الفعالة في أعمال المؤتمر الثامن القادم الذي سيعقد في أستانا بجمهورية كازاخستان عام 2025".

127- **أدان المؤتمر** بشدة الهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنتها جماعة داعش الإرهابية في أراضي الدول الأعضاء والمراقبة في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك عملياتها الإرهابية الأخيرة في مدينتي شيراز وكرمان في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحمص في الجمهورية العربية السورية، وكذلك موسكو في الاتحاد الروسي.

128- **أدان المؤتمر** بأشد العبارات الممكنة الهجوم الإرهابي الذي شنه النظام الصهيوني الإسرائيلي على بعثة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في دمشق في 2024/4/1 والذي شكل انتهاكاً لسيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية العربية السورية، وانتهاكاً جسيماً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها لعام 1973، فضلاً عن انتهاك القانون الدولي الذي يضمن الحماية للبعثات الدبلوماسية ويوجب حصانة واضحة وملزمة للبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى أي دولة.

الشؤون الإنسانية:

129- **نوَّه المؤتمر** بالجهود التنسيقية التي تبذلها الأمانة العامة للمنظمة لحشد وتوصيل مساعدات إنسانية كبيرة إلى البلدان المتضررة من الأزمات الإنسانية، **وأشاد** إشادة خاصة بجميع الدول المانحة الأعضاء في المنظمة وبمؤسساتها التي انضمت إلى التضامن الإسلامي والعمل الإسلامي في المجال الإنساني.

130- **أشاد المؤتمر**، على وجه الخصوص، بالمملكة العربية السعودية لتمويلها، من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، البنى التحتية الاجتماعية والتعليمية والصحية المهمة في الصومال، إضافة إلى توصيل المساعدات الغذائية. **وأشاد** بتدشين المشاريع الإنسانية في القطاع الصحي والتعليمي وذلك خلال زيارة المشرف العام على المركز الدكتور عبد الله الربيعة إلى الصومال بتاريخ 28 يناير 2024 برفقة وفد من المركز والأمانة العامة. **كما أشاد** بتقديم الدول المانحة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والجمهورية التركية ودولة قطر، الإمدادات الصحية والطبية للسودان عند اندلاع الأزمة في أبريل 2023.

131- **أشاد المؤتمر** بجمهورية أذربيجان لتبرعها الإنساني السخي بمبلغ 250.000 دولار أمريكي لفائدة النيجر وتشاد وبوركينا فاسو عام 2023 دعمًا للسكان المتضررين من الأزمات الإنسانية في هذه البلدان.

132- **أعرب المؤتمر** كذلك عن تقديره لمختلِف المبادرات التي اتخذتها الأمانة العامة للمنظمة بالتنسيق مع الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما القيام بزيارات ميدانية إلى عدد من البلدان لتقييم الاحتياجات الإنسانية للفئات المهمشة وعقد مؤتمرات دولية للارتقاء بمستوى الوعي حيال القضايا الإنسانية وتطوير برامج التدريب لبناء القدرات في مجال إدارة الكوارث وتعزيز التعاون مع الوكالات الإنسانية والإنمائية في الدول الأعضاء في المنظمة ومع المؤسسات الإنسانية الدولية الأخرى.

133- **رحب المؤتمر** بارتياح بعملية التنسيق بين الأمانة العامة للمنظمة والمؤسسات الإنسانية التابعة للمنظمة، وهي: صندوق التضامن الإسلامي، واللجنة الإسلامية للهلال الدولي، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في البعثتين الإقليميتين في نيامي ومقديشو ومكتب كابول.

134- **أخذ المؤتمر علمًا** بارتياح بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للمنظمة في تنفيذ أهداف الأولوية 18 لبرنامج عمل المنظمة حتى عام 2025 والمتعلقة بالإصلاحات المؤسسية للمنظمة، ولا سيما عملية الرقمنة الرامية إلى تحويل الأمانة العامة إلى مؤسسة حديثة تتمتع بكامل الكفاءة للعمل لدعم المنظمة وأهدافها. **وشكر** المملكة العربية السعودية على دعمها للأمانة العامة خلال فترة رئاستها، بما أسهم في إعادة بناء بنيتها التحتية الرقمية وإطلاق عملية التحول الرقمي الحالية.

135- **أخذ المؤتمر علمًا** بكون "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025" قد أوشك على انتهاء فترته ويمر بمرحلة تنفيذه الحاسمة، وأكد على ضرورة انخراط الدول الأعضاء في المنظمة بشكل أكبر وتوليها مقاليد الأمور من خلال وضع برامج المنظمة وأنشطتها في صميم أولوياتها الوطنية. **كما أشاد** بالخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة وأجهزة المنظمة ومؤسساتها في إطار الجهود المبذولة لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل وتجاوز الآثار السلبية لجائحة كورونا على المكتسبات الإنمائية في مختلف الدول الأعضاء في المنظمة.

136- **رحَّب المؤتمر** بقرار الشروع في إعداد برنامج عمل عشري جديد للفترة 2026-2035، **وكلَّف** الأمين العام للمنظمة بإطلاق المشاورات الضرورية مع الدول الأعضاء حول إعداد البرنامج. **ودعا** كذلك الدول الأعضاء في المنظمة إلى المشاركة بفعالية في عملية إعداد واعتماد برنامج عمل ذي أهداف واضحة وبنتائج ملموسة يُمكن إقراره خلال مؤتمر القمة الإسلامي المقبل.

الشؤون القانونية:

137- **رحّب المؤتمر** بجهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد من خلال رعايتها للاجتماع الوزاري الأول لأجهزة انفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في المنظمة، والذي أُقرت بموجبه اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد، والتي اعتمدت بالقرار رقم 49/2 – ق.ت الصادر عن الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية. **وحث** المؤتمر الدول الأعضاء على الإسراع في التوقيع والمصادقة على هذه الاتفاقية، وطلب منها تعزيز التعاون الدولي فيما بينها لمكافحة جرائم الفساد، لا سيما في مجال التحقيقات في قضايا الفساد، وملاحقة مرتكبيها، واسترداد العائدات المتأتية من جرائم الفساد، وأوصى بأن يعقد الاجتماع الوزاري لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء دوراته بصفة دورية كل سنتين وفقاً للإجراءات المتبعة في الاجتماعات الوزارية في منظمة التعاون الإسلامي. **كما رحب** باستضافة دولة قطر الاجتماع الثاني لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يومي 26 و27 نوفمبر 2024 في الدوحة.

138- **رحب المؤتمر** بقرار الدورة العاشرة من مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لاستضافة دولة قطر لاجتماعات الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المقرر عقدها عام 2025.

139- **دعا المؤتمر مجددا** إلى تنشيط عملية إصلاح منظمة التعاون الإسلامي.

140- **دعا المؤتمر** جميع الدول الأعضاء إلى التعجيل بالتوقيع/التصديق على ميثاق المنظمة ومختلف الاتفاقيات المبرمة في إطار المنظمة، **وحثَّ** على وجه الخصوص الدول الأعضاء التي لم تصادق بعد على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية على استكمال إجراءات التصديق الخاصة بها في أسرع وقت ممكن حتى تتمكن المحكمة من إطلاق أنشطتها والاضطلاع بالمهام الموكلة إليها. وبهذا الصدد، **أشاد** المؤتمر بتوقيع جمهورية العراق على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية في شهر مارس 2024.

141- **دعا المؤتمر** الدول الأعضاء إلى الإسراع بالتوقيع والتصديق على النظام الأساسي لمركز منظمة التعاون الإسلامي للتعاون والتنسيق الشرطي.

142- **حثَّ المؤتمر** جميع الدول الأعضاء على الإسراع باستكمال إجراءات المصادقة على جميع تعديلات الميثاق التي تم بموجبها اعتماد تسمية منظمة التعاون الإسلامي وتغيير دورية انعقاد القمة الإسلامية من ثلاث سنوات إلى سنتين.

143- **رحب المؤتمر** بالعرض الذي تقدمت به جمهورية تركيا لاستضافة الاجتماع الثالث لفريق الخبراء الحكوميين الدوليين المعني بآلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2024.

الشؤون الاقتصادية:

144- أكَّد المؤتمر أهمية التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل في الدول الأعضاء في المنظمة. وشدد أيضًا على ضرورة مشاركتها في سلاسل التوريد العالمية من خلال تطوير منتجات تضيف قيمة عالية وسلاسل توريد إقليمية، وتسهيل التجارة عبر الحدود، وتطوير صناعة المنتجات الحلال، وتنظيم مختلف فعاليات تعزيز التجارة، بما فيها معارض التجارة للمنظمة. وفي هذا الصدد، أشاد ببدء تنفيذ نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة اعتبارًا من 1 يوليو 2022، يدعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ النظام المذكور بفعالية لتحقيق هدف تبادل التجارة بنسبة 25٪ بين الدول الأعضاء بحلول عام 2025. كما **طلب** المؤتمر من الدول الأعضاء، التي لم تستكمل بعد التوقيع أو التصديق على الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية، وبروتوكول نظام التعريفات التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) وقواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية، أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن.

145- **رحب المؤتمر** بالعرض الذي تقدمت به الجمهورية التونسية لاستضافة الدورة العاشرة لمعرض منظمة التعاون الإسلامي للمنتجات الحلال خلال الفترة من 8 إلى 12 أكتوبر 2024 وحث الدول الأعضاء ومؤسسات القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في هذا المعرض.

146- **هنأ المؤتمر** البنك الإسلامي للتنمية بمناسبة مرور خمسين عامًا على تأسيسه، والتي شهدت نموًا ملحوظًا حتى بات يُقدم مجموعة متنوعه من الحلول التمويلية للدول الأعضاء. كما **ثمّن** المؤتمر الدور البارز الذي تؤديه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في دفع عجلة التنمية الشاملة للدول الأعضاء ضمن المنظمة، وتعزيز التعاون المتبادل بينها، والإسهام في تطوير التمويل الإسلامي، والبنى التحتية، والقطاع الخاص، وسائر المجالات ذات الصلة. **وأعرب** المؤتمر عن تقديره للدعم الكبير الذي تقدمه الدول الأعضاء لتعزيز عمليات مجموعة البنك، مؤكدًا على ضرورة استمرار هذا الدعم التزاماً بشعار "تعزيز الوحدة والتضامن من خلال الحوار لتحقيق التنمية المستدامة"، بهدف تمكين مجموعة البنك من مواجهة الاحتياجات المتنامية للدول الأعضاء.

147- **رحب المؤتمر** "بإعلان الرباط" الصادر عن المؤتمر الوزاري رفيع المستوى حول البلدان المتوسطة الدخل، الذي عقد في الرباط بالمملكة المغربية يومي 5 و 6 فبراير 2024، والذي دعا إلى إحداث نقلة نوعية للتعاون الدولي حول التنمية لصالح البلدان المتوسطة الدخل وإلى تعزيز مشاركة هذه الدول في الحكامة العالمية. **ورحب** أيضا بقرار الارتقاء بمجموعة أصدقاء البلدان المتوسطة الدخل لتصبح منصة حكومية رسمية للحوار والتحسيس والتنسيق بشأن قضايا التنمية.

148- **أعرب المؤتمر** عن قلقه العميق إزاء التحديات التي تواجهها دول المنظمة في مجال الأمن الغذائي، التي تزيد تعقيدًا بفعل نمو السكان، وارتفاع تكاليف المدخلات، والتأثير المدمر لتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وجائحة كوفيد-19، والتوترات الجيوسياسية، ودعا إلى زيادة الجهود المشتركة بين دول المنظمة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وبصفة خاصة الدول المستوردة الصافية للغذاء من خلال تيسير الاستثمار في التحول نحو نظم مرنة وشاملة ومستدامة للزراعة والأغذية وسلسلة الإمدادات في الزراعة المستدامة والزراعة التعاقدية، ودعم صغار الفلاحين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتعاون في مجال العلم والبحث والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك المعرفة التقليدية، وتنفيذ مشاريع وبرامج المنظمة ذات الصلة. **وأشاد** بجهود المبادرة القطرية بإنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة لمواجهة مسألة الأمن الغذائي ودعا الدول للانضمام له. وفي هذا السياق، **أثنى** المؤتمر على إطلاق مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برنامج استجابة شامل للأمن الغذائي بقيمة 10.54 مليار دولار أمريكي لتعزيز التنمية الزراعية المستدامة وزيادة الأمن الغذائي في دول المنظمة. **كما دعا** إلى تقديم الدعم اللازم، بما في ذلك التمويل، للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لتمكينها من تنفيذ مهمتها بكفاءة وفعالية. **ودعا** الدول الأعضاء في المنظمة التي لم تقم بذلك بعد، إلى أن تستكمل عملية التصديق والتوقيع على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وهي مؤسسة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ومقرها في أستانا، جمهورية كازاخستان، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. **كما أشاد** بدعم المملكة العربية السعودية من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية لمبادرة الدول الإسلامية في قطاع الأمن الغذائي من عام 2019 وحتى عام 2023 بمبلغ وقدره 178.932.980 دولار. **ونوه** بجهود الدول الأعضاء في إطار خطط العمل الوطنية من أجل إرساء نظم غذائية فعالة، بغية تحقيق هدف الأمن الغذائي المستدام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام 2030.

149- **أعرب المؤتمر** عن بالغ قلقه/أسفه إزاء قرارات بعض المؤسسات المالية الدولية بإيقاف البرامج التمويلية الموجهة للدول الأكثر احتياجاً ولاسيما لمكافحة الفقر، واستخدام الموارد العامة المخصصة للتنمية كورقة ضغط بهدف فرض قيم ومفاهيم ثقافية أو اجتماعية معينة على مجتمعات تتسم باختلاف ثقافاتها، مما يتنافى مع القواعد التي يقوم عليها النظام الدولي بقوانينه وكياناته، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول، بما في ذلك احترام دساتيرها، وقضائها، ونظامها العام. **ودعا** هذه المؤسسات إلى مراجعة قراراتها والكف عن الخروج عن التزاماتها التنموية وعدم استخدام الموارد التي استؤمنت عليها لأغراض التنمية في فرض وتعميم ثقافات أو ممارسات معينة لا تحظى باتفاق عالمي على المجتمعات. كما يجب مراعاة الخاصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية في سياق إعمال مبدأ "عالمية حقوق الإنسان"، كما جاء في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993".

150- **رحب المؤتمر** بمخرجات الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي عقدت بمدينة مراكش بالمملكة المغربية من 9 إلى 15 أكتوبر 2023، لاسيما تلك المرتبطة بتمويل الأنشطة المناخية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

151- **رحب المؤتمر** كذلك بحصول المملكة المغربية على وضع "شريك الحوار القطاعي" لدى رابطة جنوب شرق آسيا "آسيان" كتتويج لمسار دينامية الشراكات بين المغرب وبلدان جنوب شرق آسيا.

152- **أشاد المؤتمر** بجهود المملكة المغربية بتقديم الدعم الفني وزيادة القدرة على الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في العديد من مناطق العالم، بتسخير أكثر من ربع طاقتها الإنتاجية من الأسمدة ومضاعفة الإمدادات منها إلى العديد من الدول التي تعاني من هشاشة النظم الفلاحية، وذلك بتخصيص 4 ملايين طن من الأسمدة لتعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا خلال سنة 2023، ما من شأنه زيادة مردودية 44 مليون فلاح في 35 دولة.

153- **أشاد المؤتمر** بنجاح دولة قطر في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للدول الأقل نمواً في مارس 2023 تحت شعار "من الإمكانيات إلى الازدهار" ونوه بنتائج هذا المؤتمر، خاصة برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نمواً، وحث الأطراف على العمل المشترك لتحقيق أهداف برنامج عمل الدوحة.

154- **أعرب** المؤتمر عن بالغ قلقة إزاء الأثار السلبية المتعددة الأوجه للقضايا العالمية، بما فيها الحروب والنزاعات والتوترات الجيوسياسية والأوبئة وتغير المناخ على اقتصادات ومجتمعات العديد من الدول الأعضاء في المنظمة، وخاصة منها البلدان الأقل نمواً، **وحث** الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها والمجتمع الدولي على دعم جهود أقل البلدان نمواً من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية ومساعدتها بالتالي على الخروج بشكل مستدام من فئة أقل البلدان نمواً.

155- **حث المؤتمر** جميع الدول الأعضاء على تشجيع كيانات القطاعين العام والخاص في كل منهما على المشاركة النشطة في فعاليات المعرض التجاري الثامن عشر لمنظمة التعاون الإسلامي المقرر تنظيمه في لاهور بجمهورية باكستان الإسلامية، في الفترة من 29 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2024.

156- **لاحظ** المؤتمر بقلق أنه رغم ما تحقق من إنجازات في تخفيف حدة الفقر بكافة أشكاله وأبعاده ، فإن الفقر ما زال يشكل تحديًا خطيرًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول المنظمة ذات الدخل المنخفض. **ولاحظ** أنه نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19 لمدة طويلة، زاد الفقر بكافة أشكاله وأبعاده في العديد من البلدان المنخفضة الدخل في المنظمة، مع تراجع تقدمها في التخفيف من حدة الفقر. لذلك، **دعا** إلى تمكين الفقراء والضعفاء، خاصة في المناطق الريفية، والعاطلين عن العمل بزيادة قدراتهم من خلال التعليم وتطوير المهارات والتدريب المهني، والوصول إلى مصادر مالية، ولا سيما التمويل الإسلامي الأصغر، والأراضي، والبنية التحتية، والأسواق،

والتكنولوجيا، والخدمات. **وشجَّع** الدول الأعضاء على تبادل نماذج التمويل الإسلامي الأصغر الاجتماعية التي أثبتت نجاحها، مثل نموذج منظمة أخوات، للتخفيف السريع من حدة الفقر بين المواطنين الضعفاء. **كما دعا** الدول الأعضاء في المنظمة إلى الوفاء بتعهداتها، وتقديم التزامات جديدة لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية لتمكينه من الوصول إلى رأسماله المستهدف البالغ 10 مليارات دولار أمريكي ومواصلة تمويل المشاريع والبرامج الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء في المنظمة. **وأعرب المؤتمر** عن تقديره لمنظمة أخوات ومقرها باكستان، والبنك الإسلامي للتنمية، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتنظيمها ندوة في 9 مارس 2023 لتقديم نموذج التمويل الأصغر بدون فوائد لمنظمة أخوات لنقلها إلى الدول الأعضاء للتخفيف من حدة الفقر.

157- **أقر المؤتمر** بأهمية ترابط النقل الإقليمي والأقاليمي في مجالات التجارة والاستثمار والخدمات والسياحة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية. **ودعا** الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون فيما بينها لتحسين البنية التحتية للنقل وتعزيز تبادل أفضل الممارسات في مجال النقل. وفي هذا الصدد، **دعم المؤتمر** الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام للمنظمة لإعادة عقد المؤتمر الوزاري للمنظمة حول النقل في العام المقبل، الذي سيكون بمنزلة منتدى منتظم لسياسات المنظمة في مجال النقل. كما **أكَّد** على ضرورة تطوير إطار التعاون للمنظمة في مجال النقل. **ورحَّب** بعقد الاجتماع الثاني للأطراف المعنية بشأن مشروع السكك الحديدية بين داكار وبورتسودان التابع للمنظمة في جدة بالمملكة العربية السعودية المقرر خلال عام 2024، وتحقيقًا لهذه الغاية، **دعا** الدول الأعضاء في المنظمة إلى تكثيف تنفيذ تدابير تهدف إلى إنشاء خط السكة الحديد داكار–بورتسودان.

158- **رحب المؤتمر** باستضافة الجزائر للقمة السابعة لرؤساء دول وحكومات منتدى البلدان المصدرة للغاز، المنعقدة في الثاني من مارس 2024، ورحّبت بمخرجاتها الهادفة لدعم الرؤية المشتركة للبلدان الأعضاء في الحفاظ على مصالح المنتجين والمستهلكين للغاز ودعمها لتطلعات البلدان، لاسيما الأفريقية، ومساعيها في معالجة الفقر الطاقوي ومواجهة التحديات المتعلقة بالولوج إلى الطاقة وتعزيز تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة، عادلة وشاملة، بما يتوافق والمتطلبات البيئية وأهداف التنمية المستدامة 2030.

159- **أقرَّ المؤتمر** بالأثر الكبير الذي خلفته جائحة كوفيد–19 على أسواق العمل الوطنية والعالمية، ما أدى إلى فقدان وظائف، وانخفاض في ساعات العمل، وتعليق لبعض علاقات العمل، وفقدان في الدخل. وكان الشباب والنساء والأشخاص ذو الإعاقة ممن تأثروا تأثراً غير متناسب بجائحة كوفيد–19 في سوق العمل. وفي هذا الصدد، **دعا** الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير المناسبة على المستوى الوطني لتعزيز الوصول على نطاق واسع إلى فرص العمل اللائق، وفرص ريادة الأعمال، وتنمية المهارات، وظروف العمل اللائق، وأمن الدخل الذي من شأنه أن يسهم في التنمية المستدامة والنمو الشامل في الدول الأعضاء. كما **حثَّ** الدول الأعضاء على

تكثيف جهودها للتنفيذ الفعال لمشاريع وبرامج المنظمة في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية. **ورحَّب** كذلك بعقد الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة لمركز العمل للمنظمة، وهو أحدث مؤسسة متخصصة للمنظمة، في باكو، أذربيجان، في 22 نوفمبر 2023، وتحقيقًا لهذه الغاية، **حثَّ المؤتمر** الدول الأعضاء على دعم المركز لتمكينه من تنفيذ مهمته. **وحثَّ** الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على النظام الأساسي لمركز العمل على استكمال إجراءات التوقيع والتصديق في أسرع وقت ممكن.

160- **شدد** مؤتمر القمة على ضرورة دعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص لتعزيز فرص العمل وسبل العيش للجميع، بمن فيهم الفقراء، فضلاً عن تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والنمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، **قرر المؤتمر** مواصلة دعم دور القطاع الخاص بوصفه مصدرًا أساسيًا للنمو الاقتصادي وتهيئة فرص العمل من خلال تعزيز بيئة مواتية لريادة الأعمال والمؤسسات المستدامة، ولا سيما المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لتوليد وظائف جيدة والحفاظ عليها، وتوفير عمالة منتجة، وتحسين مستويات المعيشة للجميع.

161- **أقر المؤتمر** دعم وتمويل مشروعات الأسر الفقيرة والمرأة، خاصة في مناطق الهشاشة في الدول الأعضاء التي تشهد صراعات مسلحة وتلك التي خرجت لتوها من النزاعات واعتماد استراتيجية صفرية للتنمية المستدامة لتحقيق التوازن الاقتصادي لهذه الأسر الفقيرة والمتأثرة بهذه النزاعات.

162- **أكد المؤتمر** على الأهمية الكبيرة التي يكتسيها تطوير قطاع السياحة في تنفيذ الاتفاقيات والبرامج الاقتصادية ذات الصلة للمنظمة، **وحثَّ** الدول الأعضاء على تهيئة بيئات مواتية ونشر أدوات مبتكرة للحد من المخاطر وتعزيز الائتمان لتسهيل المصالح الاستثمارية للقطاع الخاص والمستثمرين المؤسسيين. **وحث** الدول الأعضاء على تسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول للسياح. وفي السياق نفسه، **أعرب** عن ارتياحه لإقامة جائزة مدينة السياحة الإسلامية وخارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء.

163- **أشاد المؤتمر** بجهود الإمارات العربية المتحدة على استضافتها معرض إكسبو الدولي 2020 في دبي خلال الفترة من 1 أكتوبر 2021 إلى 31 مارس 2022 تحت شعار "تواصل العقول وصنع المستقبل"، كما **أكد المؤتمر** وقوف جميع الدول الأعضاء إلى جانب المملكة العربية السعودية في استضافة معرض إكسبو الدولي 2030، وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها الدول الأعضاء لتقديم الدعم خلال الانتخابات.

164- **أكد المؤتمر** دعمه لعملية إصلاح منظمة التجارة العالمية لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، بما يحافظ على المبادئ التى تأسست عليها المنظمة، ومنها المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً. كما **شدد المؤتمر** على دعم جهود الدول الأعضاء للمنظمة في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، بما يعزز من مساهمة هذه الدول فى حجم التجارة الدولية. **وحث المؤتمر** كذلك دول المنظمة على تعزيز

التنسيق فيما بينها من أجل التصدى لمساعى بعض الدول الكبرى فى اتخاذ إجراءات تجارية أحادية الجانب من شأنها إعاقة نفاذ صادرات الدول النامية إلى الأسواق الخارجية، وذلك دون توافق هذه الإجراءات مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

165- **دعا المؤتمر** إلى أهمية التنسيق بين أعضاء المنظمة فيما يتعلق بالجهود الجارية لإصلاح الهيكل المالى العالمى على نحو يتيح تعزيز فعالية آليات التمويل القائمة، إلى جانب استحداث آليات تمويل جديدة بهدف تعضيد دور مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية فى دعم الدول النامية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواجهة تحديات تغير المناخ.

166- **عبر المؤتمر** عن القلق إزاء الإجراءات التجارية الأحادية المؤسسة على موضوعات البيئة وتغير المناخ والتي تعد معوقاً أمام نفاذ صادرات الدول الأعضاء إلى الأسواق الخارجية. **ودعا** إلى إزالة هذه الإجراءات في أقرب وقت.

167- **أشاد** بالدور الحيوي للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، تحت القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، في التصدي لتحديات التنمية المشتركة التي تواجهها الأمة الإسلامية وتحقيق الأهداف السامية للمنظمة والكومسيك.

168- **أشاد المؤتمر** أيضًا بالجهود المبذولة في إطار الكومسيك لتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، ولا سيما تفعيل نظام الأفضليات التجارية، وتشغيل مركز التحكيم، وإنشاء منتدى الكومسيك الرفيع المستوى للتحول الرقمي، وإنشاء صندوق الاستثمار الدولي الشرعي المشترك بين المنظمة والكومسيك، والتنفيذ الناجح لتمويل الكومسيك للمشاريع، والاستجابة لفيروس كورونا، والمواجهة الفعالة للآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19 ، وبرامج القدس، **وطلب** من الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة المشاركة بنشاط في البرامج والمشاريع التي وضعت تحت رعاية الكومسيك.

169- **رحب المؤتمر** أيضًا بالعرض الذي قدمته به الجمهورية التركية لاستضافة الاجتماع الثالث للجنة المفاوضات التجارية بين نظام الأفضليات التجارية ومنظمة التعاون الإسلامي على المستوى الوزاري بصيغة مفتوحة العضوية، والذي سيعقد في إسطنبول يومي 10 و 11 يونيو 2024، **وحث** جميع الدول الأعضاء على المشاركة في هذا الاجتماع.

170- **رحَّب المؤتمر** بالتنفيذ الناجح لاستراتيجية الكومسيك، ولا سيما من خلال مجموعات عمل الكومسيك باعتبارها منصات منتظمة لإنتاج المعرفة وتبادل الخبرات وتقريب السياسات بين الدول الأعضاء وتمويل الكومسيك للمشاريع، الذي يعد أداة مهمة لتحقيق أهداف الكومسيك. يذكر أن 55 دولة عضواً استفادت من تنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك. **وطلب** من الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة

المشاركة بفعالية في أنشطة مجموعات عمل الكومسيك والاستفادة من التسهيلات المقدمة في إطار تمويل مشاريع الكومسيك.

171- **أشاد المؤتمر** بجهود المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالدار البيضاء من أجل تعزيز التجارة البينية والاستثمارات بين البلدان الأعضاء، في سياق تحقيق أهداف مخطط العمل العشري للمنظمة 2025/2016، وذلك من خلال برامجه الطموحة المتعلقة بتنظيم المعارض والمنتديات الاقتصادية ودعم القدرات المؤسساتية في مجال تسهيل التجارة، وكذا توفير المعلومات والدراسات حول متطلبات الأسواق الدولية، فضلاً عن تمكين المرأة وتشجيع ريادة الأعمال لدى الشباب، بالإضافة إلى دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، خاصة المرتبطة منها بتحقيق الأمن الغذائي.

172- **استذكر المؤتمر** برنامج العمل العشري للفترة 2016-2025 الذي أقرته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وخاصة فيما يتعلق بلفت الانتباه إلى الأولوية 1.18 المتعلقة بالإصلاح المؤسسي لمنظمة التعاون الإسلامي. **وحث المؤتمر** الدول الاعضاء على الاستناد الى المقترحات التي تم تطارحها خلال جلستي تطارح الأفكار حول إصلاح المنظمة اللتين عقدتا على التوالي في جدة بالمملكة العربية السعودية من 23 إلى 25 أكتوبر 2018 وفي دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 19 و20 فبراير 2020، وذلك بغرض تعزيز المنظمة وأجهزتها بما يمكنها من تلبية تطلعات الأمة في سياق التحديات والوقائع المعاصرة.

173- **أشاد المؤتمر** كذلك بمبادرات المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالدار البيضاء الرامية إلى دعم الاستثمار والشراكة الاقتصادية بدول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في المنظمة، وذلك في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تحسين مستوى عيش شعوب المنطقة ودعم الاستقرار والسلم بهذه البلدان.

174- **ثمن المؤتمر** جهود فريق الخبراء الحكوميين الدوليين لدول منظمة التعاون الإسلامي، من خلال الاجتماعيين المنعقدين في الدار البيضاء بالمملكة المغربية من 3 إلى 6 أكتوبر 2023، ومن 14 إلى 16 سبتمبر 2023، على التوالي، اللذين خصصا لتدارس مسألة إنشاء جهاز وآلية دائمين لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

الشؤون الثقافية والاجتماعية:

175- **أشاد المؤتمر** بجهود المملكة العربية السعودية في استضافة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة المنعقدة من 7إلى 9 سبتمبر 2022 في جدة، **كما أشاد** بجهودها في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر بالتنسيق مع الأمانة العامة. **وثمّن** المؤتمر عالياً جهود المملكة العربية السعودية في نشر رسالة السلام والحوار والتعايش السلمي والتسامح بين الشباب من خلال تنظيم برنامج رحلة المشاعر المقدسة لشباب الدول العربية والإسلامية خلال الفترة من 17 إلى 26 نوفمبر 2023 في (مكة المكرمة – المدينة المنورة – جده) وبالتنسيق مع الأمانة العامة وجامعة الدول العربية، **ودعا** إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في القضايا المتعلقة بالشباب من خلال تنظيم فعاليات وبرامج مشتركة بهدف تبادل الخبرات والمعرفة بين شباب الدول الأعضاء.

176- **دعا المؤتمر** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة في "ألعاب البدو الرحل العالمية" وهي مسابقة رياضية دولية ضمن الرياضات الإثنية والتي ترمي إلى تطوير الرياضات الإثنية والحركة الإثنية والثقافية باعتبار ذلك تراثا للحضارة الإنسانية، والتي ستقام في أستانا بكازاخستان خلال الفترة من 8 إلى 14 سبتمبر 2024".

177- **أشاد المؤتمر** كذلك بجهود الجمهورية التركية في استضافة الدورة الخامسة لألعاب التضامن الإسلامي في مدينة قونية خلال الفترة من 9إلى 18 أغسطس 2022، ولأمانة الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي على التنظيم الناجح للألعاب، **ودعا** إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في القضايا المتعلقة بالرياضة من خلال تنظيم فعاليات مشتركة بهدف الإسهام في تحقيق الإدماج الاجتماعي ومكافحة الإرهاب والتطرف وكذلك القضاء على الفقر.

178- **أشاد المؤتمر** بجهود الجزائر في مجال ترقية التراث الثقافي عامة والإسلامي خاصة وذلك من خلال تمويلها المركز الإقليمي بالجزائر لصون التراث الثقافي غير المادي في أفريقيا، من الفئة (2)، تحت رعاية اليونسكو(CRESPIAF)، والذي لا يدخر أي جهد في تعزيز آليات صون التراث الثقافي الإسلامي على مستوى القارة الأفريقية، وهو ما تم إبرازه خلال الورشة التي تم تنظيمها بالجزائر في الفترة من 25 إلى 29 أبريل 2023، والتي كان موضوعها تعزيز قدرات نقاط الارتكاز الوطنيين لصالح (44) دولة أفريقية منها دول من العالم الإسلامي حول إعداد التقارير الدورية في إطار اتفاقية 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي.

179- **هنأ المؤتمر** الجزائر لافتتاحها المقر المؤقت للمتحف الأفريقي الكبير والذي يعتبر مشروعا رائدا مسجلا في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 في مجال تثمين الفنون والتراث الأفريقي بشكل عام والإسلامي بشكل خاص، كما

سيكون مركز إشعاع ثقافي وعلمي للباحثين والمختصين، ومن غاياته حفظ الممتلكات الثقافية والأفريقية وحمايتها من كل عمليات التهريب.

180- **رحَّب** المؤتمر بإنشاء إدارة الشباب والرياضة بالأمانة العامة للمنظمة بهدف رفع مستوى التمثيل حول قضايا الشباب والرياضة في منظومة المنظمة، **ودعا** الدول الأعضاء وأجهزة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة إلى دعم الإدارة بالموارد المادية للإسهام في القيام بالمهام الموكلة إليها.

181- **أشاد المؤتمر** بالمشاريع الناجحة لمنتدى شباب التعاون الإسلامي والبرنامج الدولي لعاصمة الشباب لمنظمة التعاون الإسلامي ويوم شباب منظمة التعاون الإسلامي ومعسكرات الشباب المشتركة بين الثقافات السنوية لمنتدى التعاون الإسلامي، وعلى وجه الخصوص في المجالات المختلفة الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية والفنية فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب، **وأكد** أهمية التنسيق مع الأمانة العامة في تنفيذ استراتيجية المنظمة للشباب.

182- **دعا المؤتمر** الأمانة العامة بالتنسيق مع أجهزة ومؤسسات المنظمة المعنية وخاصة البنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للصناعة والتنمية، ومنتدى شباب التعاون الإسلامي إلى العمل من أجل إدراج قضايا تمكين الشباب، بما فيها توفير الخدمات والحماية الاجتماعية وتعزيز المشاركة وتعزيز قدرات الشباب وتطوير ريادة الأعمال لديهم وتطوير سياسات التشغيل والتأهيل وسياسات التمويل الأصغر لصالحهم، ضمن جدول أعمال المنظمة وأولوياتها وبرامجها واستراتيجياتها ومشاريعها للإسهام في قدرة الشباب على الصمود والاستدامة.

183- **رحَّب المؤتمر** بدعوة المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة في دورته الخامسة إلى تنظيم منتدى دوري سنوي لشباب دول المنظمة تستضيفه كل دولة من دولها الأعضاء تحت مظلة المنظمة ليكون منصة تتيح الفرصة للشباب لتبادل الآراء والحوار المباشر مع الجهات المعنية والخروج بتوصيات تقدم إلى المؤتمرات الوزارية المعنية. وفي هذا الصدد، **رحَّب بمبادرة** جمهورية أوزبكستان لتنظيم المنتدى الدولي للشباب في سمرقند تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي من 25 إلى 30 يونيو 2024، **وأشاد** بجهود الأمانة العامة والمملكة العربية السعودية، رئيسة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، لإنجاح المنتدى بالتعاون مع أوزبكستان، **ودعا** الدول الأعضاء وأجهزة ومؤسسات المنظمة المعنية إلى المشاركة الفعالة في هذه الفعالية.

184- **رحب المؤتمر** باستضافة المملكة المغربية لبطولة كأس العالم 2030 لكرة القدم بتنظيم مشترك مع إسبانيا والبرتغال، وكذا استضافة نهائيات كأس الأمم الأفريقية 2025.

185- **أشاد المؤتمر** بالنشاط الثقافي لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع جمهورية إندونيسيا خلال الفترة من 7 إلى 14 يوليو 2023 مما أتاح هذا النشاط الذي حضره شباب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فرصة لهم للتعرف على منظمة التعاون الإسلامي والانغماس في التنوع الثقافي فيه وتشجيع الشباب على الاستعداد للمستقبل من خلال التعلم المستمر ورفع مستوى المهارات.

186- **ثمن المؤتمر** تسجيل المملكة المغربية لتراث الملحون في قائمة التراث العالمي غير المادي لليونسكو أثناء الدورة 18 للجنة الحكومية الدولية لصون التراث الثقافي غير المادي لليونسكو المنعقدة في جمهورية بوتسوانا في نوفمبر 2023 كاعتراف دولي بجهود المملكة المغربية لحماية وتثمين التراث الثقافي المادي وغير المادي ليصل بذلك مجموعة الممتلكات العربية المسجلة ضمن قائمة التراث العالمي غير المادي لليونسكو إلى 14 عنصراً. **وأشاد** بتوقيع المملكة المغربية ومنظمة اليونسكو من أجل وضع الخبرة المغربية في مجال حماية التراث الثقافي العالمي رهن إشارة دول إفريقيا جنوب الصحراء.

187- **دعا** المؤتمر الأمانة العامة إلى العمل من أجل تعزيز دور القيم الدينية والتقليدية في تربية الشباب والشابات، وفي هذا الصدد، **أكَّد** المؤتمر انشغاله التام بتنامي التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في وسط الشباب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، **ودعا** الدول الأعضاء في المنظمة والأجهزة والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة إلى العمل نحو تعزيز دور المنظمة في هذه المنطقة ودعم جهود الدول الأعضاء المعنية في مكافحة التطرف المؤدي إلى انخراط الشباب في الجماعات الارهابية وذلك بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة.

188- **رحب** وهنأ المؤتمر الجزائر لتدشينها "جامع الجزائر الأعظم"، ثالث أكبر مسجد في العالم، باعتباره مركز إشعاع روحي وصرح ديني وعلمي وثقافي وسياحي بامتياز، يهدف إلى التعريف بالقيم الأصيلة للإسلام، لاسيما تلك المتعلقة بالتسامح والوسطية والاعتدال ونشر ثقافة العيش معا في سلام، مع ترقية حوار الحضارات وإرساء روابط متينة على المستوى الدولي، ناهيك عن إحداث تأثير علمي دولي من خلال ترقية منظومة التكوين الجامعي ذات المستوى العالمي ودعم البحث والدراسات المتخصصة في المجال الديني.

189- **رحب** باعتماد الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة وبإجماع كافة الدول الأعضاء للقرار 130/72 الذي بادرت به الجزائر، لإعلان يوم 16مايو يوماً عالمياً للعيش معاً في سلام والرامي لتعبئة جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام والتسامح والتضامن والتفاهم والتكافل.

190- **يهنئ** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لتسجيل " الراي غناء شعبي جزائري" من طرف اليونسكو ضمن القائمة التمثيلية للتراث الثقافي اللامادي للإنسانية كتراث وطني خالص للجزائريين، وذلك خلال الدورة السابعة

عشرة للجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي التابعة لليونسكو، المنعقدة بالرباط من 28 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 2022، والذي من خلاله تعززت قائمة الجزائر بالعنصر العاشر بعد تسجيل كل من أهليل قورارة، ولباس العرس التلمساني(الشدة) بما فيه "خيط الروح"، والاحتفال بالسبوع بزاوية سيدي الحاج بلقاسم بتيميمون، وركب أولاد سيدي الشيخ(الفنتازيا) في البيض، والسبيبة بجانت وغيرها من العناصر.

191- **أشاد المؤتمر** بدور جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية" الرائد في قضايا الهجرة على الصعيد الأفريقي ومواصلة المملكة المغربية تولي دورها كبلد بطل في تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة.

192- **أشاد المؤتمر** بجهود دولة ليبيا من خلال جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ودورها الرائد في نشر الدين الإسلامي الوسطي وتأهيل الأئمة وتقديم المنح الدراسية في العلوم الشرعية لكثير من أبناء الأقليات المسلمة في العالم.

193- **أكَّد** المؤتمر ضرورة استخدام الثقافة دعامة من دعائم التنمية المستدامة والشاملة المتوائمة مع القيم الإسلامية ما يجعلها أداة استراتيجية لتحقيق أهداف المنظمة .وفي هذا الصدد، **أشاد** المؤتمر بجهود الأمانة العامة ومبادراتها الرامية إلى اتباع موقف موحد والدفاع عن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما فيها ضرورة صون الطبيعة الإسلامية والتاريخية للمقدسات الإسلامية والتراث الثقافي، **ورحَّب** بجهود الدول الأعضاء لتحقيق هذه الغاية **كما أشاد** المؤتمر بدور الأمانة العامة للمنظمة في تعزيز منصات التبادل بين الثقافات على مختلف المستويات التي شملت الندوة التي نظمتها المنظمة حضوريًا وافتراضيًا (تحت عنوان" التواصل بشكل أكبر في العالم المعاصر لما بعد جائحة كورونا: تعزيز الحوار بين العالم الإسلامي وغيره من الحضارات العظيمة الأخرى"، التي عقدت في مقر الأمانة العامة في 10 أكتوبر2022 . **وأشاد** المؤتمر بالمساهمة القائمة على المعرفة للمؤتمرات، التي نظمها مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)حول التفاعلات الثقافية بين العالم الإسلامي والحضارات الأخرى .**وحثَّ** المؤتمر الأمانة العامة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، على وضع برامج وأنشطة تركز على تعزيز الثقافة والهوية الإسلاميتين، وتعزيز التفاعل والحوار بين الثقافات والحضارات وتكثيف حضور المنظمة على الساحة الدولية، بالتعاون مع مؤسسات المنظمة والشركاء الدوليين .

194- **أدان** المؤتمر بشدة تدمير وتدنيس التراث الثقافي، المادي واللامادي بجميع أشكاله، في القدس الشريف وفلسطين، وكذلك في أذربيجان نتيجة لعدوان أرمينيا، وفي العراق وليبيا ومالي وسوريا واليمن وفي دول أعضاء أخرى، وكذلك فيما يتعلق بالتراث الثقافي الإسلامي في أرمينيا والدول غير الأعضاء الأخرى في جميع أنحاء العالم، وفي هذا السياق، **دعا** مركز إرسيكا كونه جهازًا متفرعًا ومنظمة الإيسيسكو كونها مؤسسة متخصصة وتابعين معًا للمنظمة وبالتنسيق مع الدول الأعضاء وجميع المؤسسات المختصة ذات الصلة، لمواصلة رصد حالة التراث الثقافي والمعماري والديني في جميع أنحاء العالم، والمشاركة في مكافحة أعمال التخريب والتدمير والنهب والاستيلاء غير المشروع على الأصول التراثية، وتعزيز الوعي والتعاون الدولي لترميمها والحفاظ عليها

من خلال وسائل مثل تنظيم المنتديات العلمية والتأكيد على هذه المسألة في المنابر العالمية ذات الصلة؛ **ورحَّب** المؤتمر في هذا الصدد، بالأنشطة التي تسلط الضوء على الأدلة التاريخية القائمة على المحفوظات الأصلية المتعلقة بالهوية الإسلامية وملكية الآثار، ولا سيما مؤتمر" المسجد الأقصى في ضوء الوثائق التاريخية"، الذي نظمته إدارة شؤون فلسطين والقدس بالأمانة العامة بالاشتراك مع مركز إرسيكا بالتعاون مع اللجنة العليا للقدس التابعة لرئاسة دولة فلسطين ومركز تطبيقات وبحوث دراسات القدس بجامعة مرمرة، في ديسمبر .2022 ومركز ترميم المخطوطات، ومديرية السياحة والآثار والمخطوطات الإسلامية التابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية الأردنية بالقد .وما تقوم به وزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية الأردنية بالحفاظ على الأماكن المقدسة في الحرم القدسي الشريف بالرعاية والإعمار والإدامة معنويا وماديا وحماية العقارات الوقفية.

195- **أعرب المؤتمر** عن تقديره لجمهورية باكستان الإسلامية لتنظيمها مؤتمر حول المرأة في الإسلام على هامش الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة يوم 8 مارس 2023 لإبراز حقوق المرأة وهويتها في العالم الإسلامي، والذي شكل فرصة لتقييم حجم التحديات والعراقيل التي تواجهها جهود التمكين الاجتماعي والسياسي والقانوني والاقتصادي للمرأة وإدماجها داخل المجتمعات المسلمة.

196- **رحب المؤتمر** بالمنتدى العالمي السادس للحوار بين الثقافات والذي انعقد في باكو بجمهورية أذربيجان خلال الفترة من 1 إلى 3 مايو 2024 في إطار "مسار باكو" وأشاد بجهود حكومة جمهورية أذربيجان في تعزيز ثقافة التسامح والتفاهم والاحترام بين مختلف الأمم والبلدان والحضارات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

197- **أشاد المؤتمر** بجمهورية باكستان الإسلامية لعرضها استضافة الدورة التاسعة للمؤتمر الوزاري حول المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إسلام أباد عام 2024 ، **وحث** الأمانة العامة على متابعة تحديد عقد هذا المؤتمر بالتعاون مع باكستان.

198- **أشاد المؤتمر** بجهود الأمانة العامة بالتعاون مع الدول الأعضاء لدعم الإنتاج السينمائي وإطلاق مهرجان المنظمة السينمائي بهدف تعزيز الروابط الثقافية، **ورحب** بعقد الدورة الثامنة والعشرين لمهرجان واغادوغو الأفريقي للسينما والتلفزيون في الفترة من 25 فبراير إلى 4 مارس .2023 ، **ودعا** الدول الأعضاء إلى النظر في استضافة نسخ من مهرجان المنظمة السينمائي، **وشجَّع** على تعزيز التعاون بين المهرجانات السينمائية في جميع الدول الأعضاء وتقديم الدعم للمبادرات والمشاريع المشتركة في الإنتاج السينمائي التي من شأنها تسليط الضوء، من جملة أمور أخرى، على الموضوعات المتعلقة بقضية فلسطين ومكافحة الإسلاموفوبيا والتطرف العنيف والإرهاب والحوار بين الديانات والثقافات وكذلك من أجل زيادة الوعي الثقافي والإنساني في المجتمعات الإسلامية.

199- **رحَّب المؤتمر** بدخول النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حيز النفاذ في 31 يوليو 2020 **وأقر** بالدور المحوري لهذه المنظمة في تنمية المرأة داخل منظومة المنظمة .**كما أعرب** عن تقديره وامتنانه لجمهورية مصر العربية لدعمها لمنظمة تنمية المرأة ولاستضافتها الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري المعني بالمرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في يونيو 2021 في القاهرة .**ودعا** الدول الأعضاء في المنظمة إلى الوفاء بالتزاماتها المالية بهدف تمكين منظمة تنمية المرأة من الوفاء بالتزاماتها في النهوض بالمرأة في العالم الإسلامي، **كما دعا** الدول التي لم تنضم حتى الآن إلى الانضمام.

200- **أشاد المؤتمر** بالجهود المبذولة لضمان الرفاه والضمان الاجتماعي لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة في العالم الإسلامي .كما أشاد بإنجازات المنظمة في تطوير واعتماد الخطة الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي بخصوص كبار السن وخطة العمل لذوي الإعاقة، **وحثَّ** الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة على تنفيذ الأحكام الواردة فيه.

201- **رحَّب المؤتمر** بعقد اجتماعات مفتوحة العضوية لفريق الخبراء الحكوميين الدوليين لمناقشة الوثيقة المنقحة بعنوان "اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الطفل". **كما أشاد** بإنشاء أقسام المنظمة الخاصة بالأسرة في المؤسسات والجامعات التابعة للمنظمة ذات الصلة .**وأشاد** المؤتمر بجهود الأمانة العامة وأجهزة المنظمة والمؤسسات ذات الصلة في إعداد مشروع وثيقة القيم الإسلامية المتعلقة بالمرأة والطفل.

شؤون العلوم والتكنولوجيا:

202- **أكَّد المؤتمر** التزامه بمواصلة تعزيز تسخير العلوم ونقل وتوطين التكنولوجيا والابتكار لتيسير الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات العالمية، من قبيل الجهود الموجهة إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية وتعزيز جهود الحصول على طاقة معقولة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة للجميع ومكافحة الأمراض وتطوير التعليم وحماية البيئة ومعالجة تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود لمواجهة التحديات الناشئة.

203- **أشاد المؤتمر** بنتائج الدورة الثانية للقمة الإسلامية حول العلوم والتكنولوجيا يوم 16 يونيو 2021 برئاسة الإمارات العربية المتحدة، مشيرًا إلى مواصلة عمل اللجنة التوجيهية المؤلفة من كافة مؤسسات المنظمة ذات الصلة لضمان التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لبرنامج عمل المنظمة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026 وإعلان أبو ظبي، الصادرين عن الدورتين الأولى والثانية للقمة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا، على التوالي.

204- **أكد المؤتمر** أهمية التعاون بين الدول الأعضاء لتعزيز أمنها السيبراني، بما في ذلك التعاون لمنع استخدام مجموعات أو أفراد للبنية التحتية في بلدان معينة ضد بلدان أخرى في منظمة التعاون الإسلامي .**وأشاد** المؤتمر بإطلاق المملكة العربية السعودية للمنتدى العالمي للأمن السيبراني باعتباره منظمة غير ربحية تهدف إلى الإسهام في تعزيز الأمن السيبراني على المستوى الدولي والتعاون الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال الأمن السيبراني وتوحيد الجهود الدولية في هذا المجال .**كما أكد** المؤتمر أهمية تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والمنتدى العالمي للأمن السيبراني.

205- **أشاد المؤتمر** بأهمية مخرجات المؤتمر الأفريقي الثاني للشركات الناشئة الذي استضافته الجزائر يومي 5 و 6 ديسمبر 2023 وبدوره الفعال في النهوض بالابتكار في القارة الأفريقية والدفع نحو تطوير الشركات الناشئة بروح التعاون والتنسيق ومواءمة السياسات الوطنية في هذا القطاع الحيوي.

206- **رحب المؤتمر** ببرنامج الزمالة للبحث والتدريب المتقدم في علم الفيروسات وتكنولوجيا اللقاحات، الذي وضعته حكومة إندونيسيا واللجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا بهدف تعزيز استقلالية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال إنتاج اللقاحات وتوفيرها.

207- **أقر المؤتمر** بالتزايد السريع في تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطويرها ونشرها واستخدامها، وبتأثيرها المحتمل في تسريع تحقيق برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025–وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار2026–، وخطة التنمية المستدامة لعام .2030 وبناء على ذلك، **شدد المؤتمر** على الحاجة الملحة إلى تحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي آمنة

ومأمونة وموثوقة **وشجع** الدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات المناسبة لتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية اللازمة للتكيف مع التقدم السريع في مجال الذكاء الاصطناعي والاستفادة منه .**وحث المؤتمر** كذلك الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية شاملة للذكاء الاصطناعي، مع الحرص بشكل خاص على جعلها ذات مصداقية أخلاقية، وآمنة للتنفيذ ومواتية للتعاون الدولي لتحقيق الهدف الأقصى المتمثل في ضمان تسخير الإمكانات التحويلية للذكاء الاصطناعي والتخفيف من أي مخاطر محتملة.

208- **رحَّب المؤتمر** بالعرض الذي تقدمت به جمهورية أذربيجان لاستضافة الدورة الثالثة للقمة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا في شهر مايو2024 ، **ودعا** اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) للعمل على نحو وثيق مع كل من حكومة جمهورية أذربيجان والأمانة العامة للمنظمة للقيام بالاستعدادات الضرورية لتنظيم تلك القمة.

209- **أخذ المؤتمر علمًا** ، مع الارتياح، بالتقدم المحرز في إنشاء وتحديث منصة منظمة التعاون الإسلامي للحوار-15، وهي منتدى استشاري لتنظيم الموارد العلمية لأعضائه المشاركين من ذوي المؤهلات القوية في ميادين العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وبالتالي المساعدة في إيجاد بيئة مواتية للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والقدرات التقنية للدول الأعضاء في المنظمة في هذه المجالات، بما في ذلك عقد مؤتمرها الوزاري الأول يومي 25و 26مايو 2023 في ألماتي بجمهورية كازاخستان.

210- **رحب المؤتمر** بالعرض الذي تقدمت به حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستضافة الاجتماع الوزاري الثاني لمنصة منظمة التعاون الإسلامي للحوار15-، **ودعا** الكومستيك وأمانة منصة منظمة التعاون الإسلامي للحوار 15-إلى العمل بشكل وثيق مع الحكومة الإيرانية والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي للقيام بالتحضيرات اللازمة لعقد هذا الاجتماع الوزاري.

211- **رحب المؤتمر** باستضافة المملكة العربية السعودية للاجتماع السنوي الثالث لمنصة الحوار المتعلقة بالعلوم والتقنية والابتكار لمجموعة الدول الخمسة عشر بمنظمة التعاون الإسلامي عام 2025.

212- **دعا** المؤتمر الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة والشركاء الدوليين وجميع الجهات المعنية لتيسير نقل التكنولوجيا ودعم جهود الدول النامية والدول الأقل نموًا لتوفير فرص الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتعليم والبحوث للجميع، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة والنساء، وعلى الخصوص في مجال التكنولوجيات الناشئة، وتوفير ظروف مناسبة للعمل لمنع هجرة الأدمغة.

213- **أعرب** المؤتمر عن تقديره لرئيس جمهورية باكستان الإسلامية، رئيس اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) على الدور الذي تضطلع به اللجنة باعتبارها مركز اتصال للعلوم والتكنولوجيا والابتكار وفي

تحليل كيفية تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بمنزلة عناصر تمكينية لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025-؛ وخطة عمل المنظمة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار2026 -، والتنمية المستدامة والشاملة التي تتسق مع القيم الإسلامية، وذلك من خلال العمل كمنتدى للتخطيط الاستراتيجي وتقاسم الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات، وتقديم نظرة استشرافية عن الاتجاهات الحاسمة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد والبيئة والمجتمع، ولفت الانتباه إلى التكنولوجيات الناشئة والإحلالية.

214- **أشاد المؤتمر** بجهود دولة ليبيا من خلال جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ودورها الرائد في نشر الدين الإسلامي الوسطي، وتأهيل الأئمة وتقديم المنح الدراسية في العلوم الشرعية لكثير من أبناء الأقليات المسلمة في العالم.

215- **أشاد المؤتمر** كذلك بالدور التي تضطلع به مؤسسات منظمة التعاون الاسلامي ذات الصلة، بما فيها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) وأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم، **وشدد** على أهمية التنسيق الجيد والمواءمة فيما بينها من خلال توفير الدعم في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار الموجه نحو وضع أولويات التنمية وحاجات الدول الأعضاء في المنظمة .**وأشاد المؤتمر**، في هذا السياق، ببرنامج المنح الدراسية المشترك بين تركيا والبنك الإسلامي للتنمية، والممول بشكل مشترك من قبل رئاسة الجمهورية التركية لشؤون الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة في الجمهورية التركية والبنك الإسلامي للتنمية.

216- **أشاد** المؤتمر بالاهتمام المتواصل الذي توليه الدول الأعضاء" لبرنامج التبادل التعليمي لمنظمة التعاون الإسلامي: التضامن من خلال الأوساط الأكاديمية في العالم الإسلامي"، الذي تسعى الأمانة العامة إلى تحقيقه .كما **أعرب** عن تقديره لجامعات القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء، التي قدمت منحًا دراسية ضمن البرنامج المذكور .**ودعا** الدول الأعضاء لتقديم دعمها السخي للمبادرة والمشاركة النشطة في برنامج التبادل التعليمي الذي يمنح كذلك إمكانيات لتبادل أعضاء هيئة التدريس وتبادل الطلاب على المدى القصير والتعاون في مجال البحوث والتدريب المهني.

217- **أعرب المؤتمر** عن تقديره لجامعة تكنولوجيا الإدارة في لاهور بباكستان لتفضلها بتقديم 114 منحة دراسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (منحتان لكل دولة عضو) في مختلف المجالات وإنشاء إطار شامل للتعاون على المدى الطويل مع الجامعات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ومشاريع البحوث المشتركة، والمؤتمرات، والمنشورات، مما يمهد الطريق لمبادرات مبتكرة تسهم في النهوض بالتعليم والتفاهم الثقافي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

218- **رحب المؤتمر** بمبادرة جمهورية العراق لإطلاقه برنامج (ادرس في العراق) للطلاب غير العراقيين، ودعوته للدول الأعضاء لترشيح طلابهم للدراسة في الجامعات العراقية وبمختلف الاختصاصات.

219- **أشاد المؤتمر** بالدور المتقدم الذي تضطلع به الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في بنغلاديش لتنمية الموارد البشرية للأمة الإسلامية في مجالات الهندسة والتكنولوجيا والتعليم التقني، **ودعا** جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة بذل الجهود لتحسين جودة التعليم بما يعزز روح الابتكار والبحوث والتنمية والتعاون والتفاعل الأكاديمي والتبادل المعرفي بين مؤسساتها الأكاديمية.

220- **أشاد المؤتمر** بجمهورية كازاخستان لتكرمها بتخصيص مئة (100) منحة دراسية لفائدة مواطنين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمتابعة دراساتهم العليا في جامعات مرموقة في كازاخستان، **وأعرب** عن صادق امتنانه وتقديره لهذه المبادرة المحمودة التي تسهم إسهاما كبيرا في النهوض بفرص تعليم الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة.

221- **سجَّل المؤتمر** ببالغ القلق أن جائحة كورونا قد أعاقت بشدة توفير الخدمات الصحية الأساسية في الدول الأعضاء في المنظمة، حيث أبلغت عددًا منها عن انقطاعات في تقديم الخدمات خلال ذروة الجائحة ما أدى إلى وفيات وعزز وخلق عقبات جديدة أمام التنفيذ الكامل لبرنامج العمل الاستراتيجي للمنظمة في مجال الصحة والجوانب الصحية لوثائق سياسات أخرى ، مثل برنامج عمل المنظمة حتى عام 2025، وخطة عمل المنظمة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار2026-، والتنمية المستدامة والشاملة التي تتسق مع القيم الإسلامية وتفشي الفقر المدقع، واتساع نطاق أوجه عدم المساواة، وكان لها تأثير غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفًا.

222- **أعرب المؤتمر** عن بالغ قلقه إزاء وضعية الحصول غير المتكافئ للعديد من الدول الأعضاء في المنظمة على لقاحات كورونا الآمنة وذات الجودة والفعالية والنجاعة وفي المتناول وبأسعار معقولة، **وشدد** على ضرورة تعزيز إمكانات الدول الأعضاء تحقيق التغطية الصحية الشاملة والحصول المتكافئ على اللقاحات والتكنولوجيات الصحية ووسائل الاستجابة لجائحة كورونا وغيرها من الأوبئة والتعافي منها، **وجدد التأكيد** على الحاجة إلى تعزيز الدعم المخصص للمبادرات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي ترمي إلى التعجيل بتطوير وإنتاج التشخيصات والعلاجات ولقاحات كورونا والحصول عليها على نحو متكافئ .**وأخذ علمًا** بما ورد في البيانات التي ألقيت خلال الاجتماع الاستثنائي للجنة التوجيهية للمنظمة المعنية بالصحة والمنعقد على مستوى وزراء الصحة والاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية للمنظمة على مستوى وزراء الخارجية والمنعقدين على التوالي في 9 أبريل و 22أبريل 2020 لتبادل المعارف والمعلومات حول جائحة كورونا وإعداد برنامج استجابة جماعية لمكافحة جائحة كورونا.

223- **أخذ علمًا** بحقيقة أنه، ورغم التحديات المتعددة المرتبطة بجائحة كورونا والنزاعات والجفاف وما تعانيه الفئات الضعيفة من السكان الذين يحتاجون إلى مساعدة طارئة، فإن الزخم الذي يستهدف القضاء على شلل الأطفال في آخر بقعة متوطنة في العالم، التي تضم أفغانستان وباكستان، لا يزال على أشده نتيجة لجهود جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الفريق الاستشاري الإسلامي، والالتزام السياسي للقيادات في البلدان المعنية والدعم الدولي لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إسهام الإمارات العربية المتحدة في جهود القضاء على شلل الأطفال في باكستان في شكل تبرع بقيمة 200 مليون دولار أمريكي، وتبرعَ إندونيسيا لأفغانستان بمبلغ 10 ملايين جرعة من لقاح شلل الأطفال .**وحثَّ المؤتمر** الدول الأعضاء والجهات الأخرى المعنية، بما فيها الفريق الاستشاري الإسلامي، على مواصلة التنسيق والتعاون الإقليمي فيما بينها لدعم الدول التي تشهد انتشارًا لفيروس شلل الأطفال البري المتوطن والبلدان التي تواجه تفشي فيروس شلل الأطفال، وعلى تكثيف التضامن والالتزام بمكافحة ومنع موجات تفشي شلل الأطفال في المنطقة.

224- **أعرب المؤتمر** عن قلقه العميق إزاء اتساع فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، التي ارتفعت الآن إلى 4 تريليونات دولار سنويا، **وأقر بأن** الفجوة التمويلية الكبيرة أعاقت بشدة جهود العديد من البلدان النامية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة .2030 **ودعا** إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لزيادة توفير التمويل للبلدان النامية، بما في ذلك وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهدت بها، وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان النامية على وجه السرعة، وزيادة المنح والقروض بشروط ميسرة من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وإدراج تدابير تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لتحديد إمكانية الحصول على التمويل الميسر، وإعادة رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

225- **دعا المؤتمر** إلى إدخال إصلاحات عاجلة على الهيكل المالي الدولي لجعله مُنصفاً ومستجيباً للاحتياجات التمويلية للبلدان النامية.

226- **أقر المؤتمر** بالعواقب السلبية للتغير المناخي والكوارث الطبيعية والظواهر المناخية الحادة وغيرها من العوامل البيئية الأخرى المؤثرة على الصحة، مثل الهواء النقي والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي وتوفير الغذاء الآمن والكافي والمغذي وتوفير المأوى الآمن، **وشدد** في هذا الصدد، على الحاجة إلى تعزيز دور الصحة في جهود التكيف مع التغير المناخي، مشددًا على أن النظم الصحية المرنة القائمة على الاهتمام بالبشر تعد ضرورية لتوفير حماية صحية للجميع ، وخاصة من يعانون من أوضاع صعبة، لا سيما الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك المناطق الساحلية للدول النامية.

227- **أشاد المؤتمر** بجهود المملكة العربية السعودية في الحفاظ على المناخ والبيئة والاعتماد على الطاقة النظيفة، **ونوه،** في هذا الصدد، بالمبادرة السعودية الخضراء التي تندرج ضمن مبادرات السعودية لعام 2023 والرامية إلى

تحسين جودة الحياة وزيادة الغطاء النباتي والحفاظ على الطبيعة البرية والبحرية .**ورحب** كذلك بمبادرة الشرق الأوسط الأخضر في عام2021 ، وهي أول تحالف إقليمي من نوعه يهدف إلى الحد من آثار التغير المناخي على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

228- **دعا المؤتمر** إلى اتباع نهج متماسك لتعزيز النظام الصحي العالمي وإضفاء المرونة على النظام الصحي والتغطية الصحية الشاملة التي تعتبر عاملاً أساسيًا للوقاية الفعالة والمستدامة والتأهب والاستجابة لمواجهة الأوبئة وغيرها من حالات الطوارئ الصحية العامة، **وأقر أيضًا** بقيمة" نهج الصحة الواحدة "الذي يعزز الارتباط بين صحة كل من الإنسان والحيوان والنبات، وكذلك القطاعات البيئية وغيرها من القطاعات ذات الصلة، وبأن تعزيز نظم الاستجابة والإنذار المبكر سيسهم في إضفاء المزيد من المرونة على النظام الصحي .**وأشاد** بمبادرة الدوحة المتعلقة بالسياسات الصحية في بلدان الجنوب، والتي تهدف إلى توفير منبر جديد للمسؤولين في قطاع الصحة العامة في بلدان الجنوب لتبادل أولوياتهم والحديث عن التحديات التي يواجهونها.

229- **رحب المؤتمر** بترسيم المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ضمن شبكة المخابر المرجعية المعتمدة من طرف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للقيام بتحليل العينات البيئية والكشف عن تواجد عناصر كيميائية حربية، والتي أصبحت الجزائر بموجبه ضمن القائمة المختارة المكونة من ثلاثة وعشرين (23) من بين الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

230- **دعا المؤتمر** الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة والشركاء الدوليين إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحد بشكل كبير من معدل الوفيات واعتلال الأمهات والمواليد والرضع والأطفال، وزيادة فرص الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الجيدة للمواليد الجدد والرضع والأطفال، ولجميع النساء قبل وأثناء وبعد الحمل والولادة، بما في ذلك من خلال مكافحة انتشار الأدوية المزيفة والمتدنية الجودة وتوفير الرعاية قبل الولادة وبعدها، وتوفير الأعداد الكافية من القابلات الماهرات ومرافق الولادة المجهزة بشكل مناسب.

231- **أعرب المؤتمر** عن دعمه لمبادرة كازاخستان بإنشاء جهاز خاص متعدد الأطراف والمتمثل في" الوكالة الدولية للسلامة الأحيائية"، ورحب بجهود كازاخستان داخل المحافل المتعددة الأطراف من أجل التبادل الفعال والمستدام لوجهات النظر إزاء المبادرة وإشراك خبراء من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي .**وأخذ المؤتمر علماً**، في هذا الصدد، بنتائج ورشة العمل الدولية حول" سد الفجوة :تعزيز أنظمة السلامة الأحيائية والأمن الأحيائي من أجل مستقبل آمن"، التي نظمتها كومستيك وحكومة كازاخستان يومي 3 و4ديسمبر 2023 في إسلام أباد، ورحب بالتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية (COMSTECH3(10) 24/)، والمتعلقة بالنظر في مبادرة الوكالة الدولية للسلامة الأحيائية في المحافل ذات الصلة المتعددة الأطراف في جنيف ونيويورك.

232- **أخذ المؤتمر** علمًا، مع التقدير، بالجهود المبذولة لتحقيق الاعتماد على الذات في إنتاج اللقاحات والأدوية ووسائل التشخيص وغيرها من التكنولوجيات الصحية ذات الجودة العالية والفعالة والميسورة التكلفة من أجل تيسير الحصول عليها بشكل منصف، مع الإقرار بأن ارتفاع أسعار بعض المنتجات الصحية وعدم المساواة في الحصول على هذه المنتجات يعيقان التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، لا سيما في الدول الأعضاء الأقل نمواً .**وأخذ المؤتمر علماً** بالتعاون بين السلطات الوطنية المكلفة بتنظيم الأدوية، مشيراً في هذا الصدد إلى انعقاد الاجتماع الثاني لرؤساء السلطات الوطنية المكلفة بتنظيم الأدوية في الدول الأعضاء في إسطنبول بتركيا في الفترة من 5 إلى 7 سبتمبر 2022، وإلى النتائج التي تمخض عنها هذا الاجتماع.

233- **أكَّد المؤتمر** مُجددًا التزامه بتنفيذ قرارات وتوصيات المنتديات التابعة للمنظمة، بما فيها الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة التي عقدت في الرباط بالمملكة المغربية يومي 2 و 3أكتوبر2019 ، والدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة التي عقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية يوم 19 أكتوبر2023 ، فيما يتعلق بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛ **وحثَّ** الدول الأعضاء على الاستمرار في أخذ المسائل البيئية في الاعتبار ضمن سياساتها الإنمائية وحشد الموارد المالية والمؤسسية المتاحة اللازمة لتنفيذ البرامج الوطنية لحماية البيئة.

234- **أعرب المؤتمر** عن بالغ قلقه إزاء الكوارث البيئية الأخيرة، ودعا جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى اتخاذ تدابير عملية تتماشى مع الصكوك الدولية الأخرى للتقليل من آثار تغير المناخ على المستوى الوطني.

235- **أشار المؤتمر** إلى أهمية تنفيذ القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والسبعين بشأن التنمية المستدامة للجبال والذي يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في قضايا التنمية المتعلقة بالجبال، **ورحب المؤتمر** بعقد قمة بيشكيك العالمية الثانية للجبال ''بيشكيك +25" في جمهورية قيرغيزستان في عام 2027.

236- **أشاد المؤتمر** بالنتائج المهمة التي انتهت إليها الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ الذي استضافته مصر في نوفمبر 2023 والذي تم خلاله، ولأول مرة، الاتفاق على إنشاء صندوق للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ واعتماد برنامج انتقال عادل يعزز أهمية الانتقال العادل والمنظم الذي يراعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتحقيق أهداف اتفاق باريس.

237- **أشاد المؤتمر** بنجاح كل من جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة في استضافة الدورتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في شرم الشيخ وأبو ظبي على التوالي، **ونوَّه**

بنتائج هاتين الدورتين اللتين تكتسيان أهمية بالغة في معالجة القضايا العالمية، بما فيها تغير المناخ، في سياق تحقيق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر .**وحثَّ المؤتمر** الدول المتقدمة على تقديم الدعم اللازم، على أساس المسؤولية المشتركة مع تفاوت الأعباء والمساواة، لتنفيذ نتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، والتي تشمل، في جملة أمور، دعوة البلدان المتقدمة الأطراف إلى تقديم موارد مالية لمساعدة البلدان النامية الأطراف فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ودعوة هيئات التمويل الدولية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف إلى توسيع نطاق آليات التمويل الميسر، **وحثَّ الأطراف** على تسريع وتيرة خفض الانبعاثات وتقديم خطط طموحة لضمان التوافق بين الالتزامات الوطنية وأهداف اتفاق باريس، مع مراعاة الظروف والمسارات والنهج الوطنية المختلفة .**وأعرب المؤتمر** كذلك عن تطلعه إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر الأطراف التاسع والعشرين.

238- **أشاد المؤتمر** بالنجاح الذي حققته دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال استضافتها مؤتمر الأطراف "كوب "28في2023 ، والتوصل الناجح لتوافق جميع الاطراف على" اتفاق الإمارات"، والذي يعد الأكثر طموحاً واحتواء للجميع منذ اتفاق باريس في عام2015 والإشادة بجهود دولة الإمارات لإنشائها صندوق للمناخ بقيمة 30 مليار دولار أمريكي للحلول المناخية على مستوى العالم، والإعلان عن مبادرة تمويل بمبلغ 4.5 مليار دولار أمريكي للقارة الأفريقية، وذلك لتمكين الدول الإفريقية من تعزيز قدرتها في مجال الطاقة النظيفة، والتي تم الإعلان عنها في سبتمبر 2023 خلال قمة المناخ الإفريقي بنيروبي".

239- **رحب المؤتمر** باستضافة جمهورية أذربيجان للدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ، **وأكد ثقته** في خروج المؤتمر بنتائج هامة، لاسيما فيما يتعلق بتمويل المناخ ودعم الدول النامية لمواجهة تداعيات التغيرات المناخية.

240- **أكد المؤتمر** أن الماء هو أساس التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، الأمر الذي يتطلب تعزيز التعاون لمواجهة أزمة المياه وتحديات شح المياه التي تواجهها العديد من البلدان حاليا.

241- **أشار المؤتمر** إلى أهمية إدارة موارد المياه، بما في ذلك التعاون بشأن المجاري المائية العابرة للحدود .**كما شدد** على أن تعتمد الدول الأعضاء سياسات متماسكة ومتسقة ومتكاملة لتعزيز الاستجابة لأزمات المياه.

242- **أقر المؤتمر** بضرورة أن تتعاون الأطراف على تعزيز نظام اقتصادي دولي داعم ومفتوح يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان لتمكينها بالتالي من التصدي بشكل أفضل لمشاكل تغير المناخ، مشيراً إلى أن التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك التدابير الأحادية الجانب، ينبغي ألا تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو تقييداً مُقَنَّعاً للتجارة الدولية.

243- **أعرب المؤتمر** عن قلقه من أن معظم غايات أهداف التنمية المستدامة بعيدة عن المسار الصحيح .**وأعرب المؤتمر** عن التزامه بتعزيز التعاون الدولي وتعاون أصحاب المصلحة المتعددين في التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، بما في ذلك ضمان توفير وسائل تنفيذها، وعدم ترك أحد أو بلد متخلفاً عن الركب.

244- **أقرَّ المؤتمر** بالدور المهم الذي تضطلع به المنظمة في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بالمياه وقدرتها على الجمع بين الخبرات من مختلف البلدان ذات الخصائص المائية المتميزة في إطار رؤية المياه للمنظمة، **ورحَّب** بتحديد فرص العمل المتضافر ووضع خارطة طريق لتعزيز التعاون، بما فيها تبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات وتبادل المعرفة بين الدول الأعضاء في جميع الجوانب المتعلقة بالمياه، وإنشاء قاعدة بيانات لخبراء المياه في منطقة المنظمة الذين يمكن دعوتهم لتنظيم دورات تدريبية في مواقع العمل وأي دعم فني آخر للدول الأعضاء.

245- **رحَّب المؤتمر** بالعرض الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المسؤولين عن المياه في جدة، **وأعرب** عن تقديره للعمل الذي يضطلع به مجلس المياه التابع للمنظمة في إطار" رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه ."**كما رحب** المؤتمر بالدعوة لتنظيم منتدى منظمة التعاون الإسلامي العاشر للمياه في إندونيسيا من 18 إلى 25 مايو 2024 تحت شعار " :الماء من أجل الازدهار المشترك "وكذلك تنظيم المنتدى العالمي الحادي عشر في المملكة العربية السعودية عام 2027 تحت شعار " العمل من أجل مستقبل أفضل وشجع الدول الأعضاء على المشاركة في أعمال كلتا الفعاليتين.

246- **أشاد المؤتمر** بالمبادرة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بشأن المياه تحت شعار ''مبادرة محمد بن زايد للمياه''، والتي تهدف إلى تعزيز الوعي بأزمة ندرة المياه وتسريع وتيرة تطوير حلول تكنولوجية مبتكرة ومستدامة وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة تحدي ندرة المياه على الصعيد العالمي، وتوفير المياه بشكل مستدام وأكثر إنصافاً للجميع.

247- **شدد المؤتمر** على أهمية نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل'' المياه من أجل التنمية المستدامة''،2018-2028 .

248- **أشاد المؤتمر** في هذا السياق بجهود طاجيكستان وأهمية عملية مسار دوشنبه للمياه، **ورحب** بعقد'' المؤتمر الدولي الثالث الرفيع المستوى المعني بالمياه، المقرر في دوشنبه بجمهورية طاجيكستان في الفترة من 10 إلى 13 يونيو 2024.

249- **أقر المؤتمر** بأن العواصف الرملية والترابية التي برزت بشكل كبير خلال السنوات الماضية، تفاقم التحديات القائمة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وتسبب أضراراً اجتماعية واقتصادية خطيرة، من حيث أنها تهدد صحة الإنسان ورفاهه وسبل عيشه، وتُسهم في تدهور الأراضي وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي، مما يقوض النمو الاقتصادي المستدام، **وأكد** أن التصدي لهذه التحديات يتطلب تعزيز التعاون العالمي والإقليمي

250- **أشاد المؤتمر** باستضافة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للمؤتمرين الدوليين الأول والثاني لمكافحة العواصف الرملية والترابية، الذين عُقِدا في طهران من 3 إلى 5 يوليو 2017 ومن 9 إلى 10 سبتمبر 2023، **وأحاط علما، مع التقدير**، بالمبادرات الجارية الأخرى من قبل مختلف الدول لمكافحة العواصف الرملية والترابية وخاصة على المستوى الإقليمي.

251- **أشاد المؤتمر** أيضًا بقرارات الجمعية العامة، ولا سيما القرارين 171/77 المؤرخ 28 /12/ 2022 و158/78 المؤرخ 19 /12/ 2023، وكذلك قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة UNEP/EA.6/L.10 المؤرخ 2024/3/1 بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية.

252- **دعا المؤتمر** أيضاً الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، بما في ذلك إعداد وتنفيذ البرامج وخطط العمل حيثما أمكن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتعزيز البحث والتعاون التقني والعلمي، واستكشاف الثغرات والمجالات المحتملة لتحسين معالجة العواصف الرملية والترابية وآثارها السلبية، وحشد الأموال من خلال إنشاء صندوق خاص لمنظمة التعاون الإسلامي للمساهمة في المبادرات والمشاريع الرامية إلى مواجهة تحديات العواصف الرملية والترابية وآثارها السلبية في الدول الأعضاء.

شؤون الإعلام:

253- **ثمَّن** المؤتمر إطلاق الأمانة العامة للمنظمة وحدة رصد إعلامي لتوثيق جرائم سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني ومنصات إعلامية رقمية تنشرها وتعري ممارساتها اللاشرعية وغير الإنسانية، ونشرها أخبارًا صحافية دورية تتناول بالأرقام أعداد الشهداء والجرحى والمعتقلين ومختلف جرائم الاحتلال الإسرائيلي، وإنشاء نافذة خاصة بوحدة الرصد على موقع المنظمة على الإنترنت لنشر الأخبار وجميع المواد الإعلامية الأخرى كالفيديوهات والإنفوغراف، بالإضافة إلى نشر هذه المواد الإعلامية على منصات التواصل الاجتماعي للمنظمة تنفيذًا للمادة (10) من البيان الختامي الصادر عن القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، التي عقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية، يوم 11 نوفمبر 2023 ودعت إلى إطلاق وحدة الرصد الإعلامي.

254- **أُحاط علما،** مع التقدير، بالدورة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام تحت شعار " التضليل الإعلامي واعتداءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الصحفيين ووسائل الإعلام في الارض الفلسطينية المحتلة"، التي عقدت في مدينة أسطنبول بالجمهورية التركية يوم السبت 24 فبراير 2024، **وطلب** من الدول الأعضاء تنفيذ البيان الختامي. **كما أشاد** بمخرجات المنتدى الدولي الذي نظمه اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي "يونا" بعنوان "الإعلام ودوره في تأجيج الكراهية والعنف: مخاطر التضليل والتحيز" في مدينة جدة بتاريخ 26 نوفمبر 2023، وذلك بالتعاون مع رابطة العالم الإسلامي، وبمشاركة جميع وكالات الأنباء الرسمية في دول منظمة التعاون الإسلامي، وعدد من وسائل الاعلام الدولية والمؤسسات الفكرية والدينية، والذي تضمن محورا خاصا عن " التحيز والتضليل في الاعلام الدولي: القضية الفلسطينية نموذجا"، وسعى إلى تسليط الضوء على التصدي لما تتعرض له القضية الفلسطينية من تحيز في بعض وسائل الإعلام الغربية الذي يحول دون كشف انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه.

255- **أشاد المؤتمر** بالتقدم المحرز من أجل انطلاق عمل المنتدى الإعلامي لمنظمة التعاون الإسلامي، **ودعا** الكيانات والمؤسسات الإعلامية في الدول الأعضاء إلى الانضمام إليه.

256- **أشاد المؤتمر** بدور اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك)، التي يرأسها فخامة السيد باسيرو ديوماي فاي، رئيس جمهورية السنغال، **ودعا** الدول الأعضاء إلى تسخير قطاع الإعلام في كل منها لإبراز ونشر المعلومات المتعلقة بالإنجازات وقصص النجاح لدى الدول الأعضاء في المنظمة في جميع المجالات، ونشر المعلومات المتعلقة بإسهامات المنظمة في تعزيز السلم والتنمية وغيرها من القضايا العالمية الأخرى، ودعم إطلاق جائزة المنظمة الدولية لمكافأة وسائل الإعلام والإعلاميين المتميزين في مجال تعزيز الحوار والتسامح والوئام بين الثقافات، وذلك في إطار كومياك.

257- **أكَّد** أن وسائل الإعلام، التي من ضمنها وسائل التواصل الاجتماعي، تُعدُّ الأداة والمصدر الأكثر فاعلية لنشر المعلومات وتشكيل الرأي العام، **وأقرَّ** بدورها الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به لإبراز سماحة الدين الإسلامي. وشدد على الدور المركزي لهذه الوسائط في مجال المراقبة المنصفة والموضوعية لقضايا العالم الإسلامي. **ودعا إلى** توجيه الاهتمام وبذل الجهد والمال في مسار وسائل التواصل الاجتماعي ودعم الجهود في هذا الشأن، بدلا من دعم وسائل الإعلام التقليدية التي كثرت هذه الأيام وأصبحت لا تحظى باهتمام العديد من شرائح المجتمع العمرية كما تحظى به تلك الوسائل الحديثة. **كما دعا** الدول الأعضاء إلى الاستثمار في تطوير البنية التحتية الإعلامية وتسهيل وصول المعلومات للجميع، ودعم المؤسسات الإعلامية للمنظمة، وتعزيز التعاون في مواجهة المعلومات المضللة، وتعميق التنسيق فيما بينها لدفع العمل الإسلامي المشترك في جميع المجالات، ومكافحة الأنشطة الإعلامية التي تستهدف الرموز الإسلامية والقيم المقدسة، وتعزيز المعايير الاجتماعية والثقافية الإسلامية وشرحها بشكل أفضل لمواجهة التضليل الإعلامي. **ودعا** المؤتمر إلى تعزيز الدبلوماسية العامة للمنظمة من خلال وسائل الإعلام، مع تفعيل الاستراتيجيات الإعلامية للمنظمة.

258- **أشاد** بدور كومياك برئاسة فخامة رئيس جمهورية، السنغال السيد باسيرو ديوماي فاي، **ورحب في هذا الصدد** بنتائج الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك) والتي عقدت في دكار بالسنغال خلال الفترة من 16 إلى 18 أكتوبر 2023 تحت شعار "أي دور للشباب المسلم في تعزيز القيم الإسلامية للسلام والتضامن والتسامح؟" **ودعا** الدول الأعضاء إلى استخدام وسائل الإعلام الخاصة بكل منها من أجل تسليط الضوء ونشر المعلومات المتعلقة بإنجازاتها وقصص نجاحها، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مختلف المجالات مع الدول الأعضاء الأخرى، والتعريف بمساهمة منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز السلام والتنمية والقضايا الأخرى ذات الاهتمام العالمي.

259- **حث المؤتمر** على ضرورة قيام منصات وسائل التواصل الاجتماعي العالمية بملاءمة تطبيقات سياسات مضامين أنظمتها بما فيها المحتويات المسيئة والمعادية للاسلام، وتحقيقا لهذا الهدف، **وكلف** الأمانة العامة للمنظمة بإعداد مجموعة من التدابير المتعلقة بالسياسات للدول الأعضاء في المنظمة ويتم تقديمها إلى الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية.

الشؤون التنظيمية والتأسيسية:

260- **قرر المؤتمر** عقد دورته السادسة عشرة في جمهورية أذربيجان عام 2026 في تاريخ يحدد لاحقا بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، **ودعا الدول** الأعضاء في المنظمة والأجهزة ذات الصلة إلى التعاون مع الأمانة العامة ودعم البلد المضيف وبذل الجهود من أجل ضمان نجاح مؤتمر القمة الإسلامي في باكو.

261- **وافق المؤتمر** على العرض الذي تقدمت به الجمهورية التركية لاستضافة الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية خلال عام 2025.

262- **رحب المؤتمر** بالعرض الذي تقدمت به الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستضافة الدورة الرابعة والخمسين لمجلس وزراء الخارجية خلال عام 2028.

263- **جدد المؤتمر** دعوة جميع الدول الأعضاء، التي لم تفتح بعد بعثات دائمة معتمدة لدى المنظمة في جدة، إلى المبادرة لفتح مندوبيات دائمة وذلك من أجل الاسهام والمشاركة بفاعلية أكثر في عمل الأمانة وتسهيل عمل لجنة المندوبين الدائمين التي تعقد بشكل دوري، حتى ينعكس ذلك إيجابا على عمل المنظمة وأجهزتها للنهوض بمهامها وواجباتها، **وثمن مبادرة** الدول الأعضاء التي افتتحت بعثات دائمة لدى المنظمة في جدة، **كما ثمن** التسهيلات والتحفيزات المقدمة من المملكة العربية السعودية دولة المقر في سبيل فتح بعثات دائمة للدول الأعضاء.

264- **دعا المؤتمر** إلى توسيع تمثيل الدول الأعضاء في المنظمة في مجلس الأمن الدولي، ودعم ترشح جمهورية قرغيزستان لعضوية غير دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2027-2028، خلال الانتخابات التي ستُعقد في شهر يونيو 2026، وترشح جمهورية طاجيكستان لعضوية غير دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2028-2029، خلال الانتخابات التي ستُعقد في شهر يونيو 2027.

265- **دعم** ترشّح الجمهورية التركية لمنصب عضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة 2037-2038.

266- **دعم المؤتمر** ترشّح الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعضوية لجنة صون التراث الثقافي اللامادي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) للفترة 2024 - 2028 ، وذلك خلال الانتخابات المقرر إجراؤها في يونيو 2024، بمناسبة اجتماع الدورة العادية العاشرة للجمعية العامة للدول الأطراف في اتفاقية 2003 لليونسكو بشأن صون التراث الثقافي اللامادي.

267- **أخذ المؤتمر علماً** بترشيح جمهورية الصومال الفيدرالية لمعالي السيدة/ فوزيه يوسف حاجي، لمنصب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة 2025 – 2028 لتعزيز دور جمهورية الصومال الفيدرالية في المنظمات الدولية والإقليمية والساحة العالمية.

268- **أخذ المؤتمر** علماً بترشيح جمهورية جيبوتي لمعالي السيد/ محمود علي يوسف لمنصب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، للفترة من 2025 – 2028، والذي يشغل حالياً منصب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الناطق الرسمي بجمهورية جيبوتي.

269- **قرر المؤتمر** ترشيد قراراته وبيانه الختامي.

****